

العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة

ثوابت ومتغيّرات

...ير النهائيّ للندوة الأولى في برنامج "لبنان في العلاقات الخارجيّة"



مركز عصام فارس للشؤون اللبنانيّة
Issam Fares Center for Lebanon

٢٠...



تنويه

يودّ **مركز عصام فارس للشؤون اللبنانيّة** التوجّه إلى كلّ من شارك في الحلقات الثلاث لندوة **العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة: ثوابت ومتغيّرات**، من متحدّثين ومديري جلسات ومشاركين، بالشكر الجزيل لدورهم الأساسيّ في إنجاح الندوة. ويهمّني التنويه بالجهود المشتركة للعاملين والعاملات في المركز لمساهمتهم في تنظيم الندوات ولاهتمامهم جميعًا بالترتيبات الإداريّة والإجرائيّة، وأخصّ بالذكر الباحث في المركز ومنسّق الندوة بسّام كرم. كما يخصّ المركز بالشكر جميع وسائل الإعلام اللبنانيّة والعربيّة، من صحف ومجلات وإذاعات ومحطات تلفزيونيّة لتغطيتهم للندوة.

وإذ ينشر المركز في هذا الكتيّب كلمات المتحدّثين في حلقات الندوة الثلاث، يؤكد أنّ هذه الكلمات تعكس وجهة نظر أصحابها ولا تلزم المركز ولا تعبّر بالضرورة عن موقفه أو موقف العاملين فيه.

سنّ الفيل، شباط ٢٠٠٨

المدير العامّ
مركز عصام فارس للشؤون اللبنانيّة
عبدالله بوحبيب

كلمة دولة الرئيس عصام فارس



دولة الرئيس عصام فارس
رجل أعمال عالمي ورئيس مجلس إدارة "مجموعة ويدج" في هيوستن، تكساس. نائب رئيس مجلس وزراء لبنان من العام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ ونائب عن عكار في البرلمان اللبناني بين ١٩٩٦ و٢٠٠٥. له نشاطات إنسانيّة وأكاديميّة واجتماعيّة وإنمائيّة واقتصاديّة واسعة في لبنان وأوروبا والولايات المتّحدة. أنشأ في لبنان "مؤسّسة فارس" و"غرين ويدج" و"معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة" في الجامعة الأميركيّة في بيروت و"مركز عصام فارس للشؤون اللبنانيّة"، وأنشأ في الولايات المتحدة "مركز فارس للدراسات الخاصّة ببلدان الحوض الشرقي للبحر المتوسّط" التابع لجامعة تافتس.

يُسعدني أن يتابع **مركز عصام فارس للشؤون اللبنانيّة** نشاطه بتنظيم هذه الندوة عن **العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة: ثوابت ومتغيّرات**. إنّ اختيار هذا الموضوع، وفي ظلّ الظروف البالغة الدقة التي يمرّ بها وطننا لبنان، يلبّي حاجة ويستجيب لفائدة. فلبنان الذي يتطلع إلى بناء أفضل العلاقات مع دول العالم وشعوبه، يحتاج إلى فهم دقيق وعميق لما تتأسّس عليه هذه العلاقات من مصالح وقيم. ولبنان العارف والمدرك لهذه المصالح والقيم هو الأقدر على بلورة سياسة خارجيّة تحقّق لأبنائه النفع والفائدة في علاقاته مع الآخرين.

وإنّني آمل أن يُوفَق الباحثون والأكاديميّون وذوي الاختصاص الذين يشاركون في هذه الندوة في إلقاء الضوء على العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة وعلى الدور الأميركي في لبنان والمنطقة، خاصة وأنّ المسؤولين الأميركيّين يؤكدون باستمرار بأنّ لبنان اليوم من أولويات سياسة واشنطن في منطقة الشرق الأوسط. إنّ كون الولايات المتّحدة القوّة الأولى في العالم، فضلاً عن التدخّلات الإقليمية والدوليّة مع المشكلة اللبنانيّة، يُبرز أهميّة الندوة والنتائج المرجوّة منها.

أحيّي المشاركين وأتمنّى لعملهم كلّ التوفيق، وعسى ألا يطول ليل لبنان.

العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة

ثوابت ومتغيّرات



خلاصة ومقترحات



مركز عصام فارس للشؤون اللبنانيّة
Issam Fares Center for Lebanon

سنّ الفيل، شباط ٢٠٠٨

ندوة

العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة: ثوابت ومتغيّرات

المستندات المرفقة

تمهيد

عقد **مركز عصام فارس للشؤون اللبنانيّة** ندوة من ثلاث حلقات تحت عنوان **العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة: ثوابت ومتغيّرات**. الهدف من الندوة كان الوصول إلى فهم أدقّ وأعمق للعلاقات بين البلدين من خلال عرض دقيق لثوابت ومتغيّرات السياسة الأميركيّة تجاه لبنان والشرق الأوسط، بما يخوّل صانعي القرار والرأي العامّ في لبنان بلورة وتطوير سياسة وطنيّة عامّة تساهم في تطوير العلاقات بين البلدين بشكل يتلاءم مع المصالح الوطنيّة اللبنانيّة والمصالح المشتركة للبلدين.

تأتي هذه الندوة في سياق محور جديد أطلقه المركز عام ٢٠٠٧ تحت عنوان **لبنان في العلاقات الخارجيّة**. والهدف من المحور هو التوصّل إلى معرفة أوسع وأعمق لموقع لبنان في العلاقات الدوليّة وفي السياسة الخارجيّة للقوى الدوليّة والإقليميّة المؤثرة في شؤونه وشؤون المنطقة. ويعتبر المركز أنّه من الطبيعيّ أن تستأثر العلاقات الخارجيّة باهتمام مراكز التفكير والبحوث الوطنيّة في أيّ بلد من بلدان العالم وأن تسعى هذه المراكز للحصول على أجوبة على العديد من الأسئلة التي تستحوذ على الاهتمام الوطني مثل: ماذا يريد العالم من بلدها وماذا يريد عبره؟ وأيّة علاقة يريدها أبناؤه لبلدهم ولمجتمعهم بالخارج؟

وإذا كان من الطبيعي أن تهتمّ دول العالم بالسياسة الخارجيّة، فإنّ لها أهميّة مضافة بالنسبة للبنان، نظرًا للامتداد الواسع للانتشار اللبنانيّ ومن ثمّ للمصالح اللبنانيّة الموزّعة على دول العالم، ولوجوده في منطقة ذات سيولة سياسيّة وأمنيّة عالية تتبدّل أوضاعها باستمرار. علاوة على ذلك، فإنّ طبيعة النظام السياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ الليبراليّ الفريد في المنطقة سهّلت جعل لبنان ساحة للتنافس الاقليميّ والدوليّ، بحيث تقاطعت وتصارعت على أرضه جملة مشاريع ضاعفت من أهمّيّة متابعة الأوضاع الدوليّة ودور لبنان فيها وأثرها على أحواله.

هذه المعطيات ساهمت في إضفاء أهمّيّة خاصّة على علاقات لبنان الخارجيّة، كما ساهمت أيضًا في فتح الباب أمام الحالة التي يمرّ بها لبنان اليوم. وهذه الحالة دفعتنا إلى طرح أسئلة جديدة علاوة على ما كان مطروحًا أساسًا في أذهان العديد من اللبنانيّين من تساؤلات حول الأسباب والعوامل الداخليّة للصراعات التي ألمّت بلبنان وأطاحت باستقراره. وأمام اشتداد الصراع الدوليّ والاقليمي مجدّدًا على لبنان ومنه، كان التساؤل في محله لدى عدد متزايد من اللبنانيّين عمّا إذا كان للدولة اللبنانية

أن تكون فاعلا مستقلا في المجتمع الدوليّ، قادرة على حماية مصالح شعبها أم أن تكون أداة تستَخدَم من قِبل قوى خارجيّة لتنفيذ استراتيجيّاتها، وعمّا إذا كان مُستطاعًا تحويل لبنان من ساحة للصراع والتقاتل الإقليميّ والدوليّ إلى وطن "رسالة" كما جاء في الإرشاد الرسوليّ حول لبنان، وإلى مرتكز للتفاهم والتعاون بين الأديان والحضارات والثقافات والاثنيات.

وإذ تتبوّأ الولايات المتحدة دورها على قمّة الهرم الدوليّ اليوم، وفي ظلّ الاعتقاد الشائع بأنّ ثمّة تغييرات أساسيّة في واشنطن لسياستها تجاه لبنان، افتتح المركز هذا المحور بدراسة علاقات لبنان مع القوّة العظمى الوحيدة، تمهيدًا للانتقال إلى دراسة علاقاته بالقوى الأخرى تباعًا خلال العام الجاري والأعوام المقبلة. وقد نظم المركز لهذا الغرض ثلاث حلقات تمّ خلالها استعراض وجهات نظر أميركيّة ولبنانيّة عامّة ومتخصّصة حول الموضوع. وفي هذه الحلقات تبلور القسم الأكبر من الاستنتاجات والخلاصات والمقترحات التي يقدّمها هذا التقرير.

للإجابة على التساؤلات المطروحة حول السياسة الخارجيّة وحول العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة، اهتمّ المشتركون بدراسة وتقييم الانطباع القائم حول تغييرات جوهريّة تطرأ على سياسة واشنطن تجاه لبنان. ولقد تكوّن هذا الانطباع بعد سلسلة من الأحداث الكبرى والدراماتيكيّة التي قدّر لها أن تؤثر تأثيرا كبيرًا على الأوضاع في المنطقة العربيّة ابتداءً من أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر عام ٢٠٠١ والحرب على العراق عام ٢٠٠٣ وإعلان الإدارة الأميركيّة دعمها للتحوّل الديمقراطيّ في المنطقة، ومرورًا باستشهاد رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري وانسحاب القوّات السوريّة من لبنان في نيسان / أبريل ٢٠٠٥. كما تعمّق هذا الانطباع في أعقاب مواقف معلنة وتصريحات متكرّرة جاءت على لسان القادة الأميركيّين وموفديهم إلى المنطقة، أكدوا فيها على أنّ لبنان أصبح من أولويّات السياسة الأميركيّة في منطقة الشرق الأوسط.

وكما تمّ التطرق إلى هذه الاحداث وتحليلها في الحلقات الثلاث، فقد بُحثت أيضًا في كتيّب صدر عن المركز يتضمّن ورقة خلفيّة من إعداد الكاتبة والصحافيّة **روزانا بومنصف**، تحت عنوان **لبنان في سياسة واشنطن الشرق أوسطيّة**، يستعرض الموضوع باستفاضة ومن كلّ جوانبه. كما أعدّ المركز كتيّبًا خاصًا حول الندوة، تضمّن كلمة موجّهة من **دولة الرئيس عصام فارس** إلى المنظمين والمشاركين، إضافة إلى معلومات وتحليلات ساهم بها العاملون والعاملات في المركز حول العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة.

استنتاجات وملاحظات المشتركين

تندرج الخلاصات الأساسيّة لمداخلات المشتركين في الحلقات الثلاث تحت العناوين التالية: المقوّمات الداخليّة لسياسة واشنطن الخارجيّة، مقوّمات السياسة الأميركيّة في الشرق الأوسط، العوامل المؤثرة في السياسة الأميركيّة تجاه لبنان، نظرة اللبنانيّين إلى العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة ومقترحات وتوصيات موجّهة إلى المعنيّين بالعلاقات بين البلدين والراغبين في تطوير هذه العلاقات.

في المقوّمات الداخليّة الأميركيّة لسياسة واشنطن الخارجيّة

- السياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة، كما هي الحال لأيّ دولة، هي في معظمها امتداد لسياستها الداخليّة. من هنا، وسعيًا وراء تعميق فهمنا لهذه السياسة، ينبغي أخذ العوامل التالية بعين الاعتبار: النظام السياسيّ الأميركيّ، حيث تلعب المصالح الانتخابيّة دورًا أساسيًا في رسم السياسات، الثقافة السياسيّة والبنية الإيديولوجيّة للإدارات الحاكمة وللمسؤولين عن رسم السياسات الخارجيّة، إضافة إلى دور المجموعات الناشطة واللوبيات في التأثير على صنّاع القرار في واشنطن.
- تأسيسًا على ذلك، يمكن تحديد أولويّتين ثابتتين وأساسيّتين، لهما الأثر الأكبر في رسم السياسة الخارجيّة الأميركيّة في الشرق الأوسط، وهما باختصار: النفط العربيّ وإسرائيل.

في سياسة واشنطن الشرق أوسطيّة

- تنصب الإهتمامات الأميركيّة الراهنة في الشرق الأوسط حول الموضوعات التالية: الحرب على الإرهاب، المسألة النوويّة الإيرانيّة وبروز النفوذ الإيرانيّ في المنطقة بعد سقوط العراق، تقليص النفوذ السوريّ في لبنان والعراق، وسلاح حزب الله. وتندرج هذه الاهتمامات في اطار الاستراتيجيّة الثابتة الرامية إلى ضمان المصالح الأميركيّة النفطيّة في المنطقة العربيّة وحماية دولة إسرائيل.
- تختلف سياسة الولايات المتّحدة في عهد الرئيس جورج بوش الإبن تجاه مشاكل الشرق الأوسط

عن سياسة الإدارات الأميركيّة السابقة.

- كانت سياسة الاحتواء سائدة إبّان الإدارات الأميركيّة السابقة. كان هدف تلك السياسة التي اتسمت بالبراغماتيّة الحفاظ على الوضع الراهن وعلى الأنظمة الصديقة للولايات المتحدة دون التوقف عند موقفها من حقوق الإنسان والديمقراطيّة.
- خلافا لسياسة الإدارات السابقة، فإنّ إدارة بوش تلتزم كما يقول شارحوها سياسة مواجهة. في هذا السياق، تطرح الإدارة الحاليّة الحرب على الإرهاب والحرب الاستباقيّة، وتقول أنّها تعمل على بناء شرق أوسط جديد ديمقراطيّ وفي نفس الوقت مستقرّ وصديق للولايات المتحدة.
- اتخذ تنفيذ السياسة الجديدة أشكالا عدّة: واحد رمى إلى تغيير الأنظمة وتوسّل الحرب، كما حدث في أفغانستان والعراق. وثان يعتمد على العقوبات ضدّ البلدان المناوئة بقصد جرّها إلى تبديل سياساتها، كما هو الحال بالنسبة إلى إيران وسوريا. وثالث اعتمد السعي بالتعاون مع الأنظمة الحاكمة في الدول الحليفة والصديقة إلى إحداث إصلاحات ديمقراطيّة.
- أثارت سياسة المواجهة قلقاً لدى هذه الأنظمة القائمة في المنطقة. فالتحوّلات الديمقراطيّة المطلوبة أميركيّا بات يُنظر إليها على أنّها واجهة لنوايا مبطنة لقلب هذه الأنظمة، ممّا جعلها تبطئ أو تقطع تعاونها على هذا الصعيد. بهذا المعنى، يمكن القول أنّ السياسة الجديدة أتت بمشاكل جديدة دون التمكن من تخطي المشاكل القديمة.
- من الممكن أن تتابع العلاقة بين الإدارة الأميركيّة القادمة وسوريا وإيران سيرها بحذر نحو أقنية الحوار، وذلك على حساب خيار الإدارة الحاليّة بالمواجهة، إنّما دون إلغاء احتمال الخيار الأخير. لكن تبقى التحوّلات السياسيّة مع الادارة الأميركيّة القادمة فيما يخصّ الشرق الأوسط ولبنان مفتوحة على جميع الاحتمالات ومن الصعب التكهّن بها مسبقاً.
- لذلك تشهد مهمّة نشر الديمقراطيّة في "الشرق الأوسط الجديد" تراجعًا في سلّم الأولويّات السياسيّة الكبرى للولايات المتحدة حيث تصطدم هذه المهمّة بعامل الاستقرار في المنطقة، دون أن يعني ذلك تخليًا عن هذا الهدف وإنّما تراجعًا في نسبة الضغط الممارس مقارنة مع فترات سابقة.

في المحدّدات الإقليميّة للسياسة الأميركيّة تجاه لبنان

- شكلت حوادث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتّحدة محطة تحوّل بارزة في الأداء السياسيّ الأميركيّ تجاه الشرق الأوسط، بالإضافة إلى حرب العراق والموقف السوريّ منها، وكذلك الحرب على الإرهاب ووجود حزب الله على القائمة الأميركيّة له. إلى جانب هذه العوامل، أتى الإخفاق في نشر الديمقراطيّة في الدول الصديقة وفي إدارة شؤون العراق ليدفع بلبنان إلى واجهة الاهتمامات الأميركيّة والدوليّة وقد بات يُعتمد كمشروع نموذج لنشر الدمقراطيّة في دول المنطقة. من جهة أخرى، تأثرت علاقة الولايات المتحدة بلبنان جرّاء اعتبار حزب الله جزءًا من التحالف السوريّ - الإيرانيّ، ممّا أثر كذلك على علاقة واشنطن بأفرقاء لبنانيّين مقرّبين من حزب الله تعتبر واشنطن أنّ التواصل معهم هو بمثابة تنازل أمام السياستين السوريّة والإيرانيّة في لبنان.

- الدعم الأميركيّ الراهن يبدو خروجًا على سياسة واشنطن التقليديّة تجاه لبنان. فاهتمام الولايات المتّحدة بلبنان لبث محدودًا في المراحل التاريخيّة السابقة، ولم يكن من الثوابت الاستراتيجيّة كمسألتي النفط وإسرائيل، وكان متقطعًا حسب تطوّر التكتيكات السياسيّة فيما يخصّ قضايا كالإصلاح والديمقراطيّة والنفوذ في المنطقة.

- تريد واشنطن سلطة لبنانيّة تكمل "المسيرة الديمقراطيّة"، لذا فهي ترتاح للسلطة القائمة حاليّا وتريد استقرار الحكم في يد حلفائها اللبنانيّين. يعني هذا، بالنسبة للأميركيّين، محاربة النفوذ الإيرانيّ والسوريّ في لبنان، خاصّة عن طريق الدفع باتجاه تعاون لبنانيّ واسع في تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي، وبالأخصّ القرارين ١٥٥٩ و١٧٠١، إضافة إلى القرارات المتعلقة بالمحكمة الدوليّة الخاصة بقضية اغتيال رئيس مجلس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري.

في أهمّيّة لبنان للسياسة الأميركيّة في الشرق الأوسط

- يمثّل لبنان "حكاية النجاح" لسياسة الإدارة الأميركيّة الحاليّة في الشرق الأوسط، المتمثلة خاصّة بخروج الجيش السوريّ من لبنان. يجعل هذا من الصعب على واشنطن أن تساعد على تحقيق

تسوية سياسيّة داخليّة يمكن أن تُفهَم وكأنها تراجعٌ أميركيّ تجاه الطرف المواجه.

- ثمّة إجماع في واشنطن، في الكونغرس والإدارة معًا، حول التأييد السياسي والديبلوماسي والاقتصاديّ وبعض أشكال الدعم العسكريّ للبنان. لكن ليس هناك نيّة لتطوير الدعم إلى درجة المغامرة بإنشاء قواعد عسكريّة في لبنان.

- في واشنطن رغبة جدّيّة لحلّ الأزمة السياسيّة في لبنان على أسس تبقي حلفاؤها ممسكين بزمام الحكم، لأنّ استمرار هذه الأزمة، بنظر الأميركيّين، يعيق تطوير الديمقراطيّة في لبنان، التي تُعتَبَر أساسًا لتمتين جبهة الحرب على الإرهاب وفي المواجهة مع السياسات الإيرانيّة والسوريّة في المنطقة.

- يساهم الوجود الثقافيّ والتعليميّ الأميركيّ في لبنان في ترسيخ دوره ومكانته كمشتل خصب للتواصل والتفاعل بين الشرق والغرب، وبالأخصّ بين العرب والإسلام من جهة والغرب والمسيحيّة من جهة أخرى. ويشجع جوّ الحرّيّة الموجود في لبنان، مقارنة مع دول المنطقة، أعضاء الكونغرس على دعم مساعي تعزيز وجود بلادهم الثقافيّ والتعليميّ في لبنان، ممّا يفسح لها المجال أمام تأثير ثقافيّ وسياسيّ أكثر فعاليّة في المنطقة.

في التعاطي اللبنانيّ العامّ مع العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة

- إنّ مناخ الحرّيّة السائد في لبنان، في منطقة تسيطر عليها الأنظمة المطلقة، يسهّل تحويله إلى ساحة اقتتال إقليميّ ودوليّ. هذا الاقتتال، عندما يقع، يشكل مصدر قلق للقوى الخارجيّة المتدخلة في شؤون لبنان، إذ أنّ تفوّق إحداها في لبنان يجعلها تظهر على أنّها قادرة على تكرار التجربة في أمكنة أخرى أكثر أهمّيّة في العالم.

- إنّ التجارب التي مرّ بها لبنان تحضّ على الانطلاق إلى بناء سياسته الخارجيّة من واقع إمكانيّاته المحدودة دورًا ومكانة. استطرادًا، فإنّ بناء علاقات سليمة بين لبنان والولايات المتحدة يتطلب نظرة لبنانيّة موضوعيّة غير محكومة بالعواطف المجرّدة، وترتكز على مبدأ اتّقاء شرّ الصراعات الدوليّة مع التمسّك بسيادة لبنان واستقلاله.

مقترحات وتوصيات

في العناوين السياسيّة والوطنيّة الكبرى

حيث أنّه من مصلحة الولايات المتحدة ولبنان التعاون من أجل **تنمية الديمقراطيّة**، **مكافحة الإرهاب ومسبّباته**، **ترسيخ الاستقرار ونشر السلام في الشرق الأوسط**، وبناءً على استنتاجات المشاركين في ندوة العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة، يمكن استخلاص التوصيات والمقترحات التالية:

- تفعيل ودعم مساعي **تنمية الديمقراطيّة** في لبنان، فيكون بالتالي نموذجًا قائمًا ومؤثرًا في التحوّل الديمقراطيّ في منطقة الشرق الأوسط .
- طرح رؤية وطنيّة لبنانيّة رسميّة موحّدة للحلّ العادل لقضيّة اللاجئين الفلسطينيّين في لبنان، على نحو يصون حقوقهم الإنسانيّة وينسجم مع المقرّرات الدوليّة والمصالح الوطنيّة اللبنانيّة، إذ أنّ حلّ هذه المعضلة ذات الأبعاد الإقليميّة يساهم في **ترسيخ الاستقرار** في لبنان والمنطقة، كما ويزيد من فرص **استتباب السلام**. وينبغي أن يترافق ذلك مع جهود حثيثة لحلّ ملفّ مزارع شبعا بشكل يعيد حقوق ملكيّتها إلى أصحابها، إضافة إلى قضيّة الأسرى، وإلى انتهاك الأجواء والمياه الاقليميّة اللبنانيّة فيكون لبنان عاملاً في صنع السلام في المنطقة.
- تفعيل جهود **مكافحة الإرهاب** في لبنان، إرهاب الأفراد والجماعات والدول، بما يخدم مصلحة لبنان بترسيخ الأمن والأمان لمواطنيه، وبما يمنع تحويله ساحة أو منطلقاً للإرهاب، ويمكّنه من الاضطلاع بدور فعّال في حفظ الأمن الدوليّ وفي تحويل المنطقة العربيّة ومنطقتي الشرق الأوسط والمتوسّط إلى مناطق سلام ورخاء وتقدّم.

في تنظيم علاقات لبنان الدوليّة

- التأكيد على اعتماد المواثيق الوطنيّة التي تجسّد روح الثقة التي تحكم العلاقة بين اللبنانيّين، كاتفاق الطائف عام ١٩٩٠ وميثاق ١٩٤٣ الذي تعهّد ألا يكون لبنان مصدرًا لتهديد سيادة وأمن واستقرار الدول العربيّة الشقيقة واعتُبر ذلك التعهّد قاعدة للمواقف السياسيّة اللبنانيّة (الرسميّة أو غير الرسميّة) تجاه شؤون المنطقة أو تجاه علاقات لبنان الخارجيّة.
- إنّ الخروج عن هذه المواثيق له مخاطر على النظام السياسيّ في لبنان. إنّ التنوّع المجتمعيّ في

لبنان، ونظامه الديمقراطيّ المنفتح، والضوابط التي يفرضها هذا النظام على مؤسّساته الأمنيّة، والحرّيّات الواسعة التي يتمتّع بها اللبنانيّون، كلّ ذلك يمثّل معطيات قد تسمح باستثمار علاقات لبنان الخارجيّة في التنافس السياسيّ اللبنانيّ الداخليّ. إنّ أيّ تدخّل من طرف خارجيّ لمصلحة فريق في الداخل سيؤدّي بالضرورة إلى استدراج طرف خارجيّ مقابل وبالتالي إلى تحويل لبنان ساحة للصراعات الإقليميّة والدوليّة. لذا ينبغي تحلّي النخبة السياسيّة والمسؤولين عن سياسة لبنان الخارجيّة بوعي عال للحيلولة دون النفاذ من خلال تلك المعطيات إلى تحميل لبنان عبء الصراعات الخارجيّة.

في تعزيز العلاقات الدبيلوماسيّة، الاقتصاديّة، التربويّة والاجتماعيّة مع الولايات المتحدة

- تعزيز وتفعيل وزيادة إمكانات السفارة اللبنانيّة في واشنطن، بحيث تخوّلها إمكانيّاتها البشريّة والتقنيّة المتقدّمة تأمين موقع مؤثر للجهاز الديبلوماسيّ اللبنانيّ للاضطلاع بالمهامّ الملقاة على عاتقه، خاصة لجهة توثيق العلاقة الرسميّة مع المغتربين والتنسيق معهم ليتمكنوا من لعب دور بنّاء على صعيد العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة وعلى صعيد الحياة الاقتصاديّة والسياسيّة اللبنانيّة عامّة.
- تفعيل الجهود لتعزيز العلاقات الاقتصاديّة بين لبنان والولايات المتّحدة لما في ذلك من مردود هامّ وآفاق جديدة للاقتصاد اللبنانيّ.
- تحويل لبنان مركزاً تعليميًا للطلاب العرب عن الولايات المتحدة وللطلاب الأميركيّين عن الشرق الأوسط، وذلك عبر تشجيع الجامعات في لبنان لإنشاء وتطوير مراكز الدراسات الأميركيّة والشرق أوسطيّة .
- تشجيع مؤسّسات المجتمع المدنيّ في لبنان على إقامة علاقات وثيقة مع نظيراتها الأميركيّة التي تشاركها الأهداف نفسها، خاصّة وأنّه يوجد في الولايات المتحدة الملايين من اللبنانيّين المغتربين. إنّ تسهيل وسائل التواصل فيما بين الجهتين يوفر للمنظمات المدنيّة اللبنانيّة فرصة الاستفادة من الخبرات والتقنيّات المتطوّرة الموجودة في الولايات المتّحدة. كذلك ينبغي العمل على إيجاد إطار رسميّ للتعاون بين المجالس البلديّة المحليّة ومؤسّسات التنمية الأميركيّة والعمل على إبرام اتفاقيّات توأمة بين البلدات اللبنانيّة والأميركيّة، لما في ذلك من مردود ثقافيّ، تقنيّ، إنمائيّ واقتصاديّ هامّ للبنان.

ندوة

العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة: ثوابت ومتغيّرات

الحلقة الأولى

العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة بالمنظار الأميركيّ



من اليمين: د. غرام بانرمان، د. عبدالله بوحبيب، د. مارينا أوتاواي، د. رغيد الصلح

الحلقة الثانية

العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة بالمنظار اللبنانيّ



من اليمين: أ. محمّد مطر، أ. نقولا ناصيف، د. فريد الخازن، د. أحمد ملي

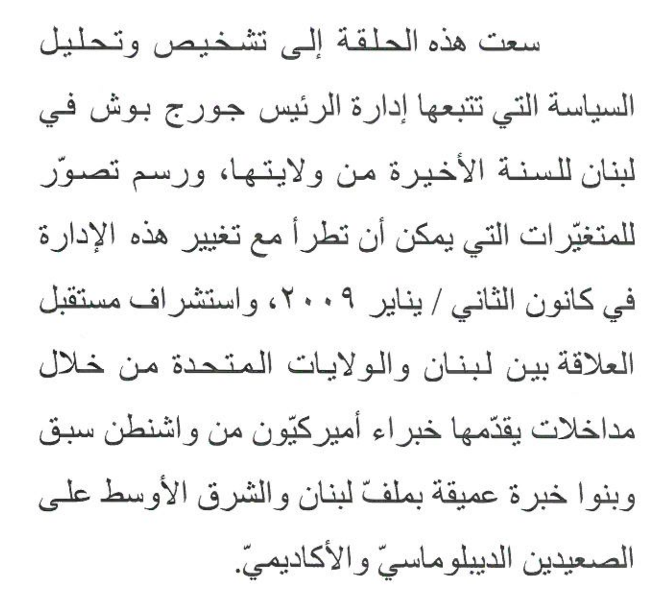
الحلقة الثالثة

نحو تعزيز العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة



من اليمين: أ. سيمون كرم، أ. نجاة شرف الدين، د. رياض طبّارة، د. عبدالله بوحبيب











سعت هذه الحلقة إلى تشخيص وتحليل السياسة التي تتبعها إدارة الرئيس جورج بوش في لبنان للسنة الأخيرة من ولايتها، ورسم تصوّر للمتغيّرات التي يمكن أن تطرأ مع تغيير هذه الإدارة في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩، واستشراف مستقبل العلاقة بين لبنان والولايات المتحدة من خلال مداخلات يقدّمها خبراء أميركيّون من واشنطن سبق وبنوا خبرة عميقة بملفّ لبنان والشرق الأوسط على الصعيدين الديبلوماسيّ والأكاديميّ.

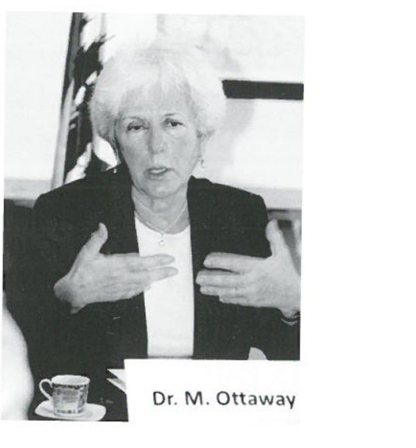
المتحدّثون

الدكتورة مارينا أوتاواي
الدكتور غرام بانرمان

إدارة الحلقة

السفير عبدالله بوحبيب

المكان: مركز عصام فارس للشؤون اللبنانيّة، سنّ الفيل
الزمان: الخميس ١ تشرين الثاني ٢٠٠٧



Dr. M. Ottaway

الدكتورة مارينا أوتاواي
مديرة برنامج الشرق الأوسط في معهد "كارنيغي" الأميركي وخبيرة في شؤون الديمقراطيّة وحلّ النزاعات. لها كتب ومقالات ومحاضرات عديدة حول الشرق الأوسط والسياسة الخارجيّة الأميركيّة والديمقراطيّة وغيرها. حائزة دكتوراه من جامعة كولومبيا الأميركيّة.

ترجمة عن الانكليزيّة:

أودّ في البداية أن أشكر مركز عصام فارس على هذه الدعوة. إنّ العودة إلى بيروت أمر ممتع دائمًا. لقد أتيت مؤخرًا مرارًا إلى بيروت لأنّ مركز "كارنيجي" لدعم السلام الدوليّ افتتح مركزًا فيها، هو مركز كارنيجي للشرق الاوسط الذي يديره بول سالم. من الواضح أنّ مركز كارنيجي قد وسّع نشاطه في هذه المنطقة واهتمامه بالشرق الأوسط في السنوات الاخيرة، ويسرّني أن أقول أنّنا الآن موجودون على الأرض. إنّنا نملك حضورًا هنا في لبنان.

بالحديث عن سياسة إدارة الرئيس بوش، أو سياسة الولايات المتحدة تجاه لبنان في هذا الوقت، أعتقد أنّه من المفيد البداية بالحديث عن الإطار العامّ قبل الكلام عن لبنان بالتحديد لأن السياسة تجاه لبنان هي حقًّا جزء من السياسة تجاه الشرق الأوسط.

أستطيع القول أنّ الولايات المتحدة لا تنظر إلى لبنان بذاته ولكن انطلاقًا من موقع لبنان في المنطقة. إنّ السياسة تجاه لبنان هي فعلاً إحدى نتائج السياسة الأشمل في المنطقة وأظنّ أنّه من المهمّ النظر إلى الخصائص الأساسيّة لهذه السياسة في هذه المرحلة، أو على الأقلّ ما كانت عليه هذه الخصائص منذ ١١ أيلول ٢٠٠١ لأنّه لم يحصل أيّ تغيير يذكر منذ ذلك الحين.

أظنّ أنّ أسهل طريقة لاختصار هذه السياسة، إذا كان لا بدّ لي من استعمال كلمة واحدة لما أعتقد أنّها الميزة الأساسيّة لهذه السياسة، فالكلمة التي ترد إلى ذهني هي: المواجهة. الولايات المتحدة قرّرت أن تواجه مشاكل الشرق الأوسط وليس فقط محاولة احتواء هذه المشاكل، ولا الاكتفاء بإدارتها بل العمل لمواجهتها مباشرة، ومحاولة إيجاد حلول تنهي هذه المشاكل لمرّة واحدة ونهائيّة. المثال الأوضح على ذلك هو السياسة تجاه العراق. ففي حالة العراق، فكّرت الإدارات الأميركيّة السابقة منذ عام ١٩٩١ في احتواء صدّام حسين، بدايةً من خلال تفتيش المواقع التي كان يُعتقد أنّها تنتج أسلحة دمار شامل، ومن خلال إقامة منطقة حظر جوّي في الجزء الشماليّ من البلاد، ثمّ فرض عدد من العقوبات وما إلى ذلك، ولكن لم يكن واردًا في سياسة الإدارة السابقة السعي للتخلّص من صدّام حسين نهائيًّا. بمعنى آخر، كانت سياسة الإدارة الأميركيّة في تلك المرحلة احتواء المشكلة وليس إزالتها كليًّا. بعد ١١ أيلول ٢٠٠١، حين حدّدت إدارة بوش توجّهاتها الخارجيّة، أصبحت سياستها تستند إلى خطّة لمواجهة المشاكل مباشرةً وخلق شرق أوسط جديد. لقد جرى استعمال هذا التعبير "الشرق الأوسط الجديد" بكثرة من قِبَل هذه الإدارة. هم يسعون لخلق وضع مختلف للغاية بحيث لا يعودون مضطرّين إلى الاستمرار في

التعامل مع نفس المشاكل القديمة مجدّدًا. لقد أطلقت وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة رايس تصريحًا معبّرًا في صيف ٢٠٠٦ حين كانت الولايات المتحدة تتعرّض للضغوط من أجل دفع إسرائيل إلى وقف إطلاق النار خلال الحرب على لبنان. كان جوابها وتفسيرها: "إنّ وقف إطلاق النار لا يساعد في نهاية الأمر كثيرًا لأنّه يعيدنا إلى الشرق الأوسط القديم ولا يحل المشكلة والولايات المتحدة تريد التقدّم نحو أمر مختلف". إذاً، هذا هو الإطار بشكل رئيسيّ: السعي إلى تغيير حقيقيّ في ديناميّة المنطقة وتغيير طبيعة المشاكل فيها بغية التقدّم في هذا الاتجاه.

هل نجحت الإدارة؟ بالطبع لا. المشاكل في الشرق الأوسط لا تزال ذاتها. لا أظنّ أنّه من الممكن الحديث عن نجاح. هناك مجموعة كاملة من المشاكل الجديدة في الشرق الأوسط لكنّ المشاكل القديمة لا تزال قائمة بالتأكيد. أظنّ أنّه لدينا طبقة من المشاكل القديمة والجديدة ولكن من المؤكد أنّنا لم نتخطَّ النموذج القديم، إنّما علينا أن نقيّم سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الاوسط ضمن هذا الإطار بشكل أساسيّ.

ما هي هذه المسائل المحوريّة التي تشغل اهتمام الولايات المتحدة؟ إنّ هذه تحدّد ماهيّة السياسة الأميركيّة تجاه لبنان، فلبنان وكما قلت في البداية، لم يكن يومًا الهمّ الأساسيّ للولايات المتحدة ولم يكن كذلك أثناء الحرب الأهليّة ولا في الماضي حين كانت إسرائيل هي الهمّ الأساسيّ وكان الصراع الفلسطينيّ - الاسرائيليّ هو المحرّك الرئيسيّ للسياسة الأميركيّة تجاه لبنان في مرحلة الحرب الأهليّة تلك. أمّا الآن فأظنّ أنّ نقلة كبيرة قد حصلت في تركيز الإدارة الأميركيّة. المحرك الرئيسيّ للسياسة الأميركيّة تجاه لبنان هو في الواقع المواجهة الجدّيّة التي انخرطت فيها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

يصعب ترتيب اهتمامات الإدارة الأميركيّة تبعًا لدرجة أهمّيّة كلّ منها. فبعضها يقع على نفس مستوى الأهمّيّة بالنسبة للإدارة الأميركيّة. هي إذاً من دون أيّ تسلسل: الحرب على الإرهاب والمعركة ضد ما يُسمّى "محور الشرّ" - وبشكل خاصّ إيران- وسابقاً العراق، إضافة إلى مشكلة سعي إيران لامتلاك القدرة النوويّة أو الخوف من كون إيران تسعى لامتلاك هذه القدرة، كما تزايد القوّة السياسيّة لإيران بعد انهيار العراق والخوف من تنامي قوّة سوريا نتيجة لتحالفها معها – حيث أنّ هناك انطباعٌ بأنّ سوريا هي، وبشكل أساسيّ، وكيلٌ لإيران، وبما أنّ قوّة إيران تكبر، فإنّ سوريا ستصبح لاعبًا أكثر أهمّيّة في المنطقة. وأخيرًا، يأتي كذلك القلق بشأن حزب الله، الذي يُنظر إليه أيضًا على أنّه وكيلٌ لإيران ولسوريا. هذه هي بالحقيقة المسائل الأساسيّة، والكثير منها يعود بالطبع الى إيران والحرب على الارهاب.

لبنان بحدّ ذاته يُنظر إليه كساحة معركة أو كإحدى الساحات التي تخاض عليها هذه المسائل لكنّ الاهتمام الرئيسيّ للولايات المتحدة هو فعليًّا الاهتمام الإقليميّ المتمحور حول إيران.

لنأخذ بعضًا من هذه النقاط الرئيسيّة التي أوردتها بإيجاز وسأبدأ طبعًا بإيران. إنّ إدارة بوش، كما قلت، قلقة، وعن حقّ كما أظنّ، بشأن بروز إيران، ذلك أنّه دائمًا ما يكون هناك أمرٌ يستدعي القلق في أيّ وضع لا نفهمه جيّدًا، أيّ وضع جديد حيث السياسات المعتمدة لا تنفع بالضرورة.

ما هي المشكلة الأساسيّة مع إيران اليوم؟ المشكلة أنّ توازن القوى الذي كان قائمًا في المنطقة، حيث كان العراق وإيران وبطريقة أو بأخرى يضبطان قوّة بعضهما البعض، قد انكسر بفعل التدخل الأميركيّ في العراق. أيًّا كان رأينا بالحرب على العراق وإن كان لدى الولايات المتحدة سببًا وجيهًا للذهاب إلى العراق أم لا، أظنّ أنّ هذه المسألة مفتوحة للنقاش ومثيرة للجدل، من الواضح أنّ التدخّل الأميركيّ في العراق قد أزال قوّة التوازن الرئيسيّة مع إيران في المنطقة، وقد أزال العقبة الأساسيّة بوجه القوّة الإيرانيّة في المنطقة ككلّ، فالعراق في هذه المرحلة دولة منهارة، دولة فاشلة. إنّ أيّ دولة تحتاج إلى

وجود أكثر من ١٦٠٠٠٠ جندي أجنبي للحفاظ على تماسكها هي دولة فاشلة. أيًّا كانت التطوّرات في الأشهر القليلة القادمة أو في السنوات المقبلة، أعتقد أنّه من المؤكد أنّ العراق سيبقى، وفي أفضل الأحوال، دولة ضعيفة جدًّا على المدى المنظور. لا نعلم ما إذا كان مفيدًا أو ما إذا كان سيكون له تأثيرات إيجابيّة. لكن مجرّد التفكير في احتمال قيام العراق كدولة قويّة في المستقبل القريب أمرٌ مستبعد جدًّا لأنّ البلد منقسم بشدّة. لست أتوقّع أنّه سيتقسّم بالضرورة مع أنّ هذا الاحتمال ليس مستحيلاً أيضًا لكنّه سيكون بالتأكيد دولة لا تحظى بحكم مركزيّ موحّد ولا بحكومة مركزيّة قويّة، ممّا يعني أنّ إيران ستبقى الدولة الأقوى في المنطقة. وفي هذه المرحلة فإنّ إيران أكثر قدرة على بلورة واعتماد سياسة، سواء كانت صحيحة أم لا ليست هذه هي المسألة، بل واقع الأمر أنّها تملك سياسة معيّنة، تعرف ماذا تريد وتسعى للحصول عليه بشكل واضح. وذلك يضع الولايات المتحدة في وضع صعب جدًّا لأنّها وبطرق عدّة لا تعرف ما تفعل لاحتواء إيران، لأنّ الولايات المتحدة وبعد تدهور العراق بشكل رئيسيّ ترى أنّ من واجبها محاولة وقف تنامي القوّة الإيرانيّة في المنطقة.

المواجهة تتخذ شكلين: الأوّل يقضي بفرض عقوبات والسعي إلى تغيير النظام عبر دعم المجموعات المعارضة، الأمر الذي ألحق ضررًا غير معلن بالسياسات الأميركيّة الأخرى في المنطقة وبالتحديد قوّض جهود نشر الديمقراطيّة في المنطقة عبر زرع الشكّ حولها. في ضوء ذلك، بات يُنظر إلى كلّ سياسة لدعم الديمقراطيّة كأنّها كلمة السرّ لقلب النظام، ممّا جعل العديد من الدول تنظر بريبة إلى هذه الجهود، ليس فقط في الشرق الأوسط بل في وسط آسيا أيضًا وفي بعض أجزاء الإتحاد السوفياتي سابقًا وفي أنحاء عديدة من العالم حيث هناك شكوك متزايدة حول ما تقوم به الولايات المتحدة.

المواجهة تتخذ أيضًا شكل التهديد بالحرب. انطلاقًا من واشنطن، أعتقد أنّه، في هذه المرحلة، يستحيل عمليًّا استبعاد إمكانيّة الحرب. لست أتكهّن أنّ الحرب ستقع بالضرورة أو أنّ الولايات المتحدة ستهاجم إيران، أنا فقط أقول أنّه يستحيل استبعاد هذا الخيار.

الحرب هي بالتأكيد إحدى الأدوات التي تأخذها الولايات المتحدة بالاعتبار وهي مطروحة على الطاولة. وما يجعل هذا الأمر مقلقًا للغاية بالنسبة لي هو أنّ الأدوات الأخرى التي تستعملها الولايات المتحدة، كالعقوبات ومحاولة دعم المعارضة، لن تفيد في الغالب. أوّلا، العقوبات لا تسير بشكل جيّد مطلقًا، فالعقوبات هي وسيلة ضعيفة للغاية وهناك العديد من الدراسات حول هذا الموضوع إلى جانب التجارب العديدة، ويصعب التفكير في نظام أسقطته العقوبات التي لطالما تعرّضت للخرق. نظريًّا، يمكن للعقوبات أن تعمل بشكل صحيح إذا تمّ تطبيقها جيّدًا وبشموليّة من قبل جميع الدول لتصبح عندئذ حكومة إحدى الدول معزولة فعليًّا. لكنّنا نعلم أنّ هذا لا يحصل أبدًا. فهناك دائما حكومة أو مجموعة لديها مصالح مختلفة ومن الواضح أنّه لن تكون هناك عقوبات قويّة شاملة على إيران. ثانيًا، دعوني أضيف أيضًا أنّه يصعب بشكل خاصّ فرض عقوبات اقتصاديّة على أيّ نظام في دولة منتجة للنفط عندما يكون سعر النفط على المستوى الذي هو عليه اليوم. تعاني إيران حاليًّا من مشاكل اقتصاديّة هائلة داخليًّا ولكنّها ليست بلدًا يسهل فيه جعل النظام يعاني اقتصاديًّا نظرًا إلى عائدات النفط. هذه هي إذا المسألة الإيرانيّة.

هناك طبعًا مسألة سوريا المهمّة جدًّا بالنسبة للولايات المتحدة. فيما يتعلق بسوريا، أعتقد أنّه علينا أن ننظر إلى المشكلة من الوجهة التي تنظر فيها الولايات المتحدة إليها وهي مختلفة نوعًا ما عن نظرتها إلى إيران. فالواقع أنّنا عندما ننظر إلى إيران، نجد أنّ هناك العديد من الأسباب الموضوعيّة التي تدعو إلى القلق، لأنّ إيران تسعى بالتأكيد إلى امتلاك القدرة النوويّة. أمّا إذا كانت تسعى لتطوير أسلحة نوويّة فهذا أمر مطروح للنقاش. الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة لا تعتقد أنّها كذلك، لكن ما من شكّ أنّها تسعى إلى إنتاج الوقود النوويّ وإلى إتقان السيطرة على دورة هذا الوقود. إنّها تتقدّم باتجاه وضع

يصبح التقدّم منه إلى مرحلة تطوير الأسلحة النوويّة خطوة سهلة نسبيًّا. لا يمكنني أن أتصوّر أنّ أيًّا كان لا يبالي باحتمال بروز قوّة نوويّة أخرى، وبالتحديد لناحية انعكاسات هكذا وضع على المنطقة بأكملها. كما تعلمون جيّدًا، هناك عدد من الدول العربيّة تبحث حاليًّا في تطوير قدرات نوويّة خاصّة، ظاهريًّا من أجل إنتاج الطاقة لغايات سلميّة، لكن مجدّدًا، كلما كبرت المعرفة النوويّة، كلما ازدادت الخبرة بالتقنيّات النوويّة في المنطقة، لذا فإنّه من الواضح أنّ الأسلحة النوويّة ستدخل في نهاية المطاف إلى المنطقة.

الوضع في سوريا مختلف نوعًا ما، لأنّ سوريا بالتأكيد لا تمثّل بالنسبة للولايات المتحدة التهديد نفسه الذي يمكن أن تمثّله إيران. سوريا بلد صغير. يمكنها أن تمثّل مشكلة كبيرة للبنان لكنّها لا تمثّل مشكلة للولايات المتحدة على المستوى ذاته. وهنا أعتقد أنّه في حالة سوريا، يمكن القول أنّ الإيديولوجيا قد جعلت الوضع أكثر صعوبة.

لا أحبّذ الحديث في السياسة من منطلقات نفسيّة ولكن باستطاعتي أن أقول أنّ السياسة تجاه سوريا يصعب فهمها من عدّة نواح. ثمّة هوس من سوريا لدى إدارة بوش. لقد أصبح أحد الأهداف الكبرى للولايات المتحدة منع سوريا من أن تكون لاعبًا في هذه المنطقة، منع سوريا من أن تلعب دورًا في لبنان وتحجيمها على مستوى المنطقة، وهي تبدو مهمّة يستحيل البدء بها ولكن أيضًا غير مبرّرة. بالعودة إلى ما ذكرته سابقا فإنّ السياسة الأميركيّة تقودها الصورة الأشمل لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

وهناك أخيرًا القلق من حزب الله. ليس عليّ أن أقول المزيد. باختصار، حزب الله يُنظر إليه على أنّه جزء من الجبهة الإيرانية – السوريّة وهذا ما يحرك السياسة الأميركيّة.

والآن ما هي الانعكاسات بالنسبة للبنان وسوف أختم عند هذه النقطة. أعتقد أنّ لبنان بالنسبة للولايات المتحدة هو ببساطة جزء من المعركة ضدّ هذه الجبهة. إنّه جزء من السعي لاحتواء إيران وسوريا والسياسة تجاه حزب الله هي جزء من هذا المسعى. فمن وجهة نظر إدارة بوش، يمثّل لبنان انتصارًا هامًّا. أعتقد أنّه يصعب فهم هذا الأمر من عدّة نواح ولكنّني أظنّ أنّه من المهمّ أن نرى أنّ إدارة بوش حصدت الكثير من الخيبات في الشرق الأوسط ولم تحقق العديد من الانتصارات. ليس لديها العديد من النجاحات التي يمكن أن تشير إليها. فنجاحها في إزاحة صدّام حسين قد تشوّه سريعًا بسبب كلّ ما حصل بعد ذلك، ولأنّ الولايات المتحدة هي الآن في حرب، لا يوجد سبيل للخروج منها بسهولة، فهي تواجه وضعًا صعبًا للغاية بحيث لا يمكنها البقاء في العراق نظرًا إلى موقف الرأي العامّ الأميركيّ ولا الخروج منه بسهولة. كما لم يحصل أيّ تقدّم في عمليّة السلام، ومن المستبعد أن يتحقق أيّ تقدّم في الاجتماع المنوي عقده في وقت لاحق من هذا الشهر في أنابوليس. لذا، فليس هناك الكثير من الإنجازات التي يمكن للولايات المتحدة أن تبرزها.

هناك نجاح فعليّ وحيد يمكن للولايات المتحدة أن تشير إليه في الشرق الأوسط وهو إرغام سوريا على سحب قوّاتها من لبنان. لذلك، أصبح لبنان بمثابة رمز. ففي التصوّر الأميركيّ للشرق الأوسط، والذي تبني عليه الولايات المتحدة سياستها في المواجهة مع إيران ومن يدور في فلكها ومع باقي المنطقة، يمثّل لبنان انتصارًا. **وأعتقد أنّ هذا يجعل من الصعب على الولايات المتحدة في هذه المرحلة أن تدعم أي حلّ تسوية في لبنان.**

أجد من الصعب دائمًا الحديث عن كواليس وخلفيّات ما يحصل في أيّ بلد أمام جمهور من الناس الذين يعيشون هذه الأوضاع يوميًّا، لذلك يمكنني أن أتحدّث بالأمر في واشنطن ولكن ليس في بيروت. كلّ ما أقوله هو أنّ **إطار العمل الذي تتطلع الولايات المتحدة من خلاله إلى لبنان لا يحبّذ التسوية لأنّها تعتبر لبنان فعليًّا جزءًا من سياسة المواجهة التي تتبعها.**



الدكتور غرام بانرمان

رئيس مؤسّسة "بانرمان وشركاه" وباحث في معهد الشرق الأوسط في واشنطن. عمل مديرًا للجنة الشؤون الخارجيّة في مجلس الشيوخ، ومحللاً في دائرة الشرق الأوسط وفي وحدة التخطيط السياسي في وزارة الخارجيّة الأميركيّة. حائز دكتوراه في التاريخ المعاصر للشرق الأوسط من جامعة ويسكنسن الأميركيّة وشهادة ماجستير من الجامعة الأميركيّة في بيروت. له مقالات عديدة في شؤون لبنان والشرق الأوسط.

ترجمة عن الانكليزيّة:

أودّ بداية أن أعبّر عن مدى سروري بوجودي هنا بحضور العديد من الأصدقاء والقدامى والذين لم أرَ كثيرين منهم منذ فترة بعيدة. من الجيّد حقاً أن أراكم مجددًا. للذين منكم لا يعرفونني، فقد تزوّجت من "بولي" قبل أربعين سنة، وبعد يوم على زواجنا انتقلنا إلى بيروت وأمضينا السنوات الثلاث التالية فيها، ومنذ ذلك الوقت أحببنا لبنان الذي ما لبث يحيّرنا ويجذبنا. وغالبًا ما عدنا إلى لبنان، في الأوقات الجيّدة وفي أوقات صعبة جدًّا، ولطالما استمتعنا بوجودنا هنا ونحن الآن مسروران بحضورنا مجدّدًا. وأودّ بشكل خاصّ أن أشكر عبدالله وجولي لدعوتهم لنا في هذا الوقت.

سأختصر ملاحظاتي لنترك وقتاً أطول للأسئلة. سوف أركّز ملاحظاتي الافتتاحيّة حول نظرة واشنطن إلى الوضع الحاليّ في لبنان. قدّمت مارينا تحليلاً ممتازًا للرؤية الأميركيّة إلى المنطقة وأنا أوافقها الرأي في مجمل ما قالته تقريبًا. كما يتّضح من تحليلها فإن نظرة واشنطن تختلف جذريًّا عن وجهة النظر السائدة في هذه المنطقة، وبالنتيجة، أصبح التواصل مع الأميركيّين صعبًا جدًّا بسبب اختلاف وجهات النظر.

تختلف علاقة الأميركيّين بلبنان اختلافاً كبيرًا عن العلاقة مع أيّ دولة عربيّة أخرى. من أبرز دوافع هذه العلاقة المميّزة هو الجالية اللبنانيّة – الأميركيّة الكبيرة. فاللبنانيّون – الأميركيّون هم الجالية العربيّة – الأميركيّة الأقدم والأكبر والأكثر نجاحًا. غالبيّة هؤلاء من أميركيّي الجيل الثالث والرابع الذين تصل جذورهم إلى الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة قبيل الحرب العالميّة الأولى. يشكل هؤلاء عنصرًا أساسيًّا من النسيج الأميركيّ الاجتماعيّ، الثقافيّ، الاقتصاديّ والسياسيّ. على سبيل المثال، جميع أعضاء الكونغرس العرب لبنانيّون، أو على الأقلّ يقولون أنّهم كذلك، ولطالما كانوا من الساعين الدائمين إلى علاقات جيّدة بين الولايات المتحدة ولبنان، حتّى حين كان للسياسة الخارجيّة لأميركا اهتمام ضئيل بلبنان.

بالرغم من هذه الدعائم القوية فإنّ الاهتمام الأميركيّ بلبنان يزداد أحيانًا ويتدنّى أحيانًا أخرى، ولكلّ حالة منافعها ومساوئها. تهتمّ واشنطن اليوم للوضع الراهن في لبنان، ربّما أكثر من أيّ وقتٍ مضى في الخمس وعشرين سنة الماضية؛ نمرّ اليوم بمرحلة اهتمام أميركيّ مكثف. على سبيل المثال، صدر عن مجلس النوّاب قراران، منذ تموز الماضي، يتعلقان

بالسياسة الأميركيّة تجاه لبنان. من جهته، أقرّ مجلس الشيوخ قانونًا آخر أيضًا. هذا القدر من التركيز من جانب الكونغرس هو أمرٌ غير مألوف. إضافة إلى ذلك، طلب الرئيس قرابة المليار دولار كموازنة مساعدة للبنان وقد وافق الكونغرس عليها. إنّ هذا المبلغ هو الأكبر في تاريخ المساعدات الأميركيّة للبنان، إذ كان بمقدار حوالي خمس وأربعين مليون دولار في العام سابقاً.

ما الذي أثار هذا الاهتمام إذاً؟ لهذا الاهتمام، كما أشارت مارينا، جذوره في العلاقة الأميركيّة بأحداث المنطقة عامّة. يشكّل لبنان بنظر واشنطن جزءاً أساسيًّا من سياستها في هذه المنطقة ككلّ وليس مصدر اهتمام بحدّ ذاته. تتعدّد الآراء ووجهات النظر في واشنطن حول السياسة تجاه لبنان، إلا أنه يوجد توافق حولها في الإدارة كما بين غالبيّة معبّرة في الكونغرس، لم يسبق أن رأيت مثيلاً له في أيّ وقت مضى. يمكن للمرء أن يتساءل كم ستدوم وحدة الرؤية هذه حول لبنان.

الآن ما هي وجهة نظر واشنطن الحالية؟ يُنظر إلى لبنان على أنّه إحدى جبهات الحرب على الإرهاب وأنّه عنصر أساسيّ في الصراع الأميركيّ مع سوريا وإيران. لقد حرّك اغتيال الرئيس السابق للوزراء رفيق الحريري مشاعر الأميركيّين، كما تأثّروا أيضًا بثورة الأرز. وقد مسّت التظاهرة الضخمة ضدّ الاحتلال السوريّ قلوبهم فشاركوا اللبنانيّين فرحتهم بانسحاب الجيش السوريّ. باتوا يعتبرون أنّ ثورة الأرز حدث يتخطّى الحدود ويعني الإنسانية جمعاء.

تتطلع واشنطن إلى الوضع الحاليّ في لبنان بنفس هذا المنظار، فتعتبر أنّ الغالبية المتمثلة بـِ "١٤ آذار" هي الممانِعة لعودة الهيمنة السوريّة على لبنان والمقاوِمة لتوسّع النفوذ الإيرانيّ والإرهاب الدوليّ والمشجِّعة لنشر الديمقراطيّة. بالمقابل، تعتبر المعارضة على الجانب الخطأ من هذه المسائل. تنظيمات القاعدة، حماس وحزب الله هي التنظيمات الإسلاميّة الأبرز وهي لا تُذكر عادةً دون إرفاقها بكلمة "إرهابيّة" وقليلاً ما يتمّ التمييز بينها.

الغالبيّة العظمى من اللبنانيّين الذين يلتقي بهم مسؤولو الإدارة الأميركية وأعضاء الكونغرس هم من ممثلي "١٤ آذار" ومناصريهم. وبشكل عامّ، لا يتواصل المسؤولون في واشنطن مع المعارضة لأنهم يعتبرونها تابعة للسوريّين، ويُنظر إلى عملها السياسيّ على أنّه غير شرعيّ وموجّه ضدّ مسار الديمقراطيّة في لبنان. من هنا، لا يعتبرون أنّ هذا النقص في التواصل مع جميع الأطراف يشكّل مشكلة لواشنطن.

ماذا يريد الأميركيّون من لبنان إذاً؟ غالبًا ما يتمّ تضخيم أهداف السياسة الأميركيّة في الإعلام اللبنانيّ. فعلى الأقلّ نصف ما يُقرأ حول هذا الموضوع في الإعلام اللبنانيّ هو خطأ. دعوني أؤكّد لكم أنّ ما من أحد في واشنطن يريد قاعدة عسكريّة في لبنان، ولا أحد في واشنطن يريد قوّات أميركيّة في لبنان. فالجنود الأميركيّون عالقون في مستنقع العراق وأفغانستان ولا أحد يريد أنّ يتورّط جنودنا في دول أخرى في الشرق الأوسط. الأميركيّون يريدون أن تكون سيادة لبنان ووحدة أراضيه مصانة، ويؤمنون بأنّ سوريا تحاول النيل من سيادة لبنان وحرّيّته. إذا ما قرأ المرء القرارات الثلاث التي أقرّها الكونغرس يمكنه ملاحظة هذا الإهتمام بشكل جليّ.

يريد الأميركيّون أن يجتمع المجلس النيابيّ اللبنانيّ وينتخب رئيسًا جديدًا وفق الآلية الدستوريّة الملائمة، ويعتقدون أنّ إطالة أمد الأزمة السياسية الحالية، أو تأليف حكومتين متنازعتين، ليسا في مصلحة الولايات المتحدة. يدرك الأميركيّون أنّ الوضع الراهن صعب جدًّا ويريدون فعلاً رؤية حلّ لهذا الوضع. فهم ليسوا بسطاء أو سذّج. هم يعرفون أنّ انتخاب رئيس جديد لن يحلّ مشاكل لبنان، لكنّه خطوة ضروريّة للانطلاق باتجاه هذا الحلّ. إنّ لبنان الحرّ والديمقراطيّ هو هدف للأميركيّين لأنّ لبنان الديمقراطيّ سيكون حليفاً في الحرب على الإرهاب وفي المواجهة مع سوريا وإيران. علاوة على ذلك، يريدون للبنان أن يكون نموذج الدولة العربيّة الديمقراطيّة لباقي دول الشرق الأوسط.

في حين أنّ هذه الأهداف الأميركيّة مفهومة، تبقى الوسائل المتّبعة لتحقيقها موضع إشكاليّة، بسبب اختلاف وجهات النظر تجاه المنطقة بين واشنطن وشعوب هذه المنطقة. وطالما أنّ وجهات النظر تختلف إلى هذا الحدّ فسيكون من الصعب فهم السياسة الأميركيّة وهي من جهتها لن تكون قابلة للنجاح بسهولة.

ولأنّ السياسة الأميركيّة تجاه لبنان متأثرة إلى حدّ كبير بالرؤية الأميركية للمنطقة ككلّ، يطرح السؤال التالي نفسه: هل من المرجّح أن تبدّل الولايات المتحدة نظرتها تجاه إيران وسوريا وعمليّة السلام العربيّة - الإسرائيليّة وغيرها من المسائل الإقليميّة خلال الأشهر الثماني عشرة المقبلة؟ الجواب هو نعم. من غير المرجّح أن تتغيّر بشكل جذريّ خلال عهد الرئيس بوش، إلا أنّها معرّضة للتغيير بشكل ملحوظ بُعيد الانتخابات الأميركيّة المقبلة. من الصعب التكهّن مسبقاً بماهيّة هذا التغيير، إلا أنّه من المرجّح أن تتّجه مقاربة العلاقة مع إيران وسورية إلى اتّجاهات أقلّ تصادميّة وأكثر حواريّة. لقد عبّر عدّة مرشحين للرئاسة من الحزب الديمقراطيّ عن رغبته بالحوار مع كلا البلدين، بينما لم يكن أيّ من المرشحين للانتخابات السابقة في وارد طرح مثل هذا الاتجاه.

سيكون لأيّ تغيير في المقاربة الأميركيّة للمنطقة أثره على السياسة الأميركيّة تجاه لبنان. ففور مباشرة حوارها مع سوريا وإيران، من المحتمل أن تغيّر الولايات المتحدة طريقة تعاطيها مع المعارضة اللبنانيّة. إضافة إلى ذلك، من الصعب الحفاظ لمدّة طويلة على مستوى الاهتمام الأميركيّ بلبنان، والمتمثل بسلة المساعدات المخصّصة له حاليًّا، وبالتالي، فمن المرجّح أن يتّجه هذا الأخير إلى الانحسار. يبقى أن تحدّد الأحداث في لبنان، كما وبشكل أساسيّ الأحداث في المنطقة وكيفيّة تفاعل الولايات المتحدة معها، المدى والتوقيت لهذا الانحسار في حجم الاهتمام والمساعدة.







سعت هذه الحلقة إلى إبراز وجهات نظر لبنانيّة متعدّدة تجاه السياسة الأميركيّة في لبنان. كيف ينظر اللبنانيّون إليها وما هي حقيقتها برأيهم، وأيّ دور يريدونه (أو لا يريدونه) لواشنطن في لبنان والشرق الأوسط؟ وقد طرح المتحدّثون في هذه الندوة أفكارهم لتطوير العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة ولرسم الإطار الذي يرونه مناسبًا لها.

المتحدّثون

النائب الدكتور فريد الخازن
المحامي محمّد مطر
الدكتور أحمد ملّي

إدارة الحلقة

الصحافي والكاتب نقولا ناصيف

المكان: مركز عصام فارس للشؤون اللبنانيّة، سنّ الفيل
الزمان: الأربعاء ٧ تشرين الثاني ٢٠٠٧



النائب الدكتور فريد الخازن
نائب في البرلمان اللبنانيّ عن دائرة كسروان - الفتوح وجبيل منذ عام ٢٠٠٥ ومقرّر لجنة الشؤون الخارجيّة وعضو في لجنة التربية. أستاذ العلوم السياسيّة في الجامعة الأميركيّة في بيروت منذ العام ١٩٨٨ وترأس سابقاً دائرة العلوم السياسيّة والإدارة العامّة في الجامعة نفسها. له مؤلفات ودراسات ومقالات عديدة. حائز دكتوراه في العلاقات الدوليّة من جامعة جونز هوبكنز الأميركية.

أوّلا، أودّ أن أشكر مركز عصام فارس للشؤون اللبنانيّة لدعوتهم لي للمشاركة في هذا اللقاء. أودّ أن أشكر أيضًا الحضور الكريم. وأيضًا نشكر المركز لاهتماماته بمسائل حيويّة إن كان بالنسبة إلى السياسة اللبنانيّة الداخليّة أو السياسة الخارجيّة ونأمل له النجاح في نشاطه.

الموضوع الذي سأتناوله في هذه المداخلة السريعة المحدّدة بعشرة أو خمسة عشرة دقيقة هو موضوع العلاقات اللبنانيّة – الأميركيّة بدءًا بعرض تاريخيّ سريع لأبرز محطّات تلك العلاقات وصولاً إلى الوضع اليوم ولبنان اليوم في قمّة الاهتمامات الدوليّة ونحن على مشارف الإنتخابات الرئاسيّة بعد أيّام قليلة.

بشكل سريع وموجز، مرحلة ما قبل الاستقلال في لبنان، كان هناك حضور أميركيّ ثقافيّ وتربويّ تمثّل خصوصًا بإنشاء الجامعة الأميركيّة في بيروت. آنذاك، الولايات المتّحدة كانت في حقبة الانعزاليّة، أي أنّ الولايات المتّحدة لم تكن قوّة عظمى آنذاك ولم تهتمّ للسياسات الدوليّة على رغم أنّ الرئيس ولسون تقدّم بالمبادئ الأربعة عشرة المعروفة بعد الحرب العالميّة الأولى لكن تراجعت أميركا إلى دورها التقليديّ الذي ساد قبل الحرب العالميّة الأولى.

التحوّل الكبير في السياسة الخارجيّة الأميركيّة كقوّة عظمى بدأ بعد الحرب العالميّة الثانية وهنا الولايات المتّحدة كانت الدولة العظمى في المحور الغربي بمواجهة الدولة العظمى الأخرى، الاتّحاد السوفياتي، في المحور الآخر، وانقسم العالم، أو انقسم النظام العالميّ، الذي نشأ بعد الحرب العالميّة الثانية، إلى معسكرين كما هو معروف من الجميع. ومنذ ذلك الوقت، حتّى انتهاء الحرب الباردة، كانت دول العالم كلها دون استثناء في إطار سياسة المحاور بين الجبّارين. منطقة الشرق الأوسط دخلت باكرًا في الحرب الباردة، بدءًا باليونان وتركيا في الأربعينات وصولاً إلى حلف بغداد عام ١٩٥٥ ومن ثمّ بعد سنة حرب السويس عام ١٩٥٦.

نضيف إلى هذا التحوّل، تحوّل آخر شهدته المنطقة، والعالم العربيّ تحديدًا، وهو المدّ الناصريّ وبروز عبد الناصر كقائد عربيّ كبير ودخول المنطقة في سياسة المحاور، أي المحورين الأساسيّين، مصر وسوريا في المعسكر الشرقي أو السوفياتي بمواجهة العراق والأردن ودول عربيّة أخرى مدعومة من الغرب.

بما يخصّ الوضع اللبنانيّ، المحطّة البارزة آنذاك هي أزمة ١٩٥٨. أزمة ١٩٥٨ في لبنان جاءت على خلفيّة سياسة المحاور والإنقسام بين المعسكرين في المنطقة، إضافةً طبعًا إلى جوانبها الداخليّة المتمثّلة بالصراع على السلطة بين الحكم، أي الرئيس كميل شمعون آنذاك، والمعارضة. هناك أسباب داخليّة للأزمة لكنّ الأسباب التي فعلا أدّت إلى مجيء

الجيش الأميركيّ إلى لبنان وطريقة إنهاء الأزمة، طغت عمليًّا الجوانب الخارجيّة على الجوانب الداخليّة في هذا الموضوع. وتزامن ذلك مع مرحلة القوميّة العربيّة بقيادة الرئيس عبد الناصر وصولاً إلى إعلان الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ أيضًا. لبنان لم يدخل في حلف بغداد، رغم الانطباع العامّ، لكن كان معروفًا أنّ الرئيس شمعون قريب إلى المعسكر الغربيّ، إلا أنّ لبنان قبل مبدأ أيزنهاور في العام ١٩٥٧. الإهتمام الأميركيّ بأزمة ١٩٥٨ والتدخّل العسكريّ الأميركيّ، جاء بهدف إعادة التوازن وتصحيح الخلل الذي حصل في لبنان، إن كان بالنسبة إلى الوحدة بين مصر وسوريا من جهة، وأيضًا خصوصًا بسبب الانقلاب العسكري الذي حصل في العراق والذي أطاح بالنظام الملكي الهاشمي الأكثر ارتباطًا بالغرب آنذاك. من ثمار هذا الدور كان انتخاب الرئيس فؤاد شهاب كرئيس حلّ وتوافق بين الطرفين في العام ١٩٥٨. إذًا، في ١٩٥٨، كان للبنان أهمّيّة استراتيجيّة بالنسبة إلى الولايات المتّحدة وإلى الغرب، لا سيّما بعد سقوط النظام العراقيّ وفي زمن التمدّد القوميّ العربيّ الذي كان يشكّل خطرًا على المصالح الغربيّة من وجهة نظر الولايات المتّحدة وبريطانيا آنذاك. إذاً، عام ١٩٥٨، كان للبنان موقع وكانت هناك حاجة لإعادة التوازن في لبنان.

في مرحلة الستّينات، التي هي ربّما الحقبة الذهبيّة في لبنان ما بعد الاستقلال، كان العالم العربيّ منقسمًا آنذاك، كما يقول "مالكولم كير" في كتاب شهير عنوانه "الحرب الباردة في العالم العربي"، ونزاعات داخل الصفّ القوميّ بين سوريا والعراق وانقلابات عسكريّة... آنذاك، نعِم لبنان بالاستقرار السياسيّ والازدهار الاقتصاديّ. الولايات المتّحدة في تلك المرحلة كانت منهمكة بحرب فيتنام، ولم يكن الشرق الأوسط، ولا لبنان استطرادًا، قياسًا إلى الخمسينات، في أولويّة اهتمامات الدولة العظمى وحتّى الدولتين، الولايات المتّحدة من جهة والاتّحاد السوفياتي.

زلزال حرب ١٩٦٧ خلط الأوراق وتحالفات الجميع. حرب العام ١٩٦٧ أدخلت لبنان في النزاع العربيّ – الاسرائيليّ من الباب الخلفيّ، على الرغم من أنّ لبنان لم تكن له أرض محتلة من قِبل إسرائيل. أبرز ما حصل في هذه المرحلة هو بروز منظّمة التحرير الفلسطينيّة بقيادة جديدة ثوريّة وإعلان الكفاح المسلّح، أي العمل العسكري ضدّ إسرائيل عبر الحدود المتاخمة لإسرائيل، لبنان وسوريا والأردن. وهنا كانت حتميّة النزاع بين الثورة الفلسطينيّة والدولة. الاشتباك الأوّل حصل في الأردن ومن ثمّ انتقل إلى لبنان وفي العام ١٩٦٩ تمّ توقيع اتّفاق القاهرة الذي أخرج عمليًّا المخيّمات الفلسطينيّة عن سلطة الدولة في لبنان وحوّل لبنان عمليًّا إلى دولة مواجهة مع إسرائيل. ليس الدولة اللبنانيّة ولكن المنظّمات الفلسطينيّة المسلحة الموجودة في لبنان حوّلت لبنان إلى دولة مواجهة وحوّلت جنوب لبنان تحديدًا إلى ساحة حرب مفتوحة مع إسرائيل، خصوصًا بعدما أصبح لبنان القاعدة العسكريّة والسياسيّة الوحيدة المتاحة للمنظمات الفلسطينيّة، بلا رقابة من الدولة اللبنانيّة وبدعم من قوى سياسيّة لبنانيّة وعربيّة. تعاملت واشنطن مع هذه المتغيّرات كأمر واقع.

هكذا كان الوضع في لبنان، وعمليّا، كما تطرقت إلى هذا الموضوع في كتابي بشكل مفصّل، بدأ العدّ العكسيّ للحرب في لبنان، أو لصدام لا بدّ أن يحصل، لصدام حتميّ بين أوّلا الدولة والثورة ومن ثمّ بين الجماعات اللبنانيّة سواء كانت الطوائف أو الأحزاب. الولايات المتّحدة والاتّحاد السوفياتي والدول الكبرى تعاملت مع هذا الواقع كما هو وعمليًّا، حرب العام ١٩٧٣ ساهمت بتهميش الفلسطينيّين في النظام الإقليميّ العربيّ من جهة، وبتهميش لبنان وموقعه في النظام الاقليمي العربي من جهة أخرى، لأسباب مختلفة.

الحرب التي اندلعت في لبنان عام ١٩٧٥ واستمرار الحرب في لبنان كان لمصلحة كلّ الأطراف دون استثناء: الدول العربيّة وإسرائيل والدول الكبرى أيضًا. كون لبنان تحوّل إلى ساحة حرب، كان هذا الأمر يلائم جميع الأطراف وإن لأسباب مختلفة طبعًا. تحرّكت واشنطن في العام ١٩٧٦ كما فرنسا كما دول أخرى، لا بهدف إنهاء الحرب في لبنان بل

لوضع حدّ للتمدّد الفلسطينيّ المسلح، ومن هنا، أيّدت واشنطن دخول الجيش السوري إلى لبنان تحديدًا لضرب ياسر عرفات. إذًا، الجيش السوري دخل لبنان بدعم أميركيّ بهدف وضع حدّ للتمدّد الفلسطينيّ وطبعًا ليس لإنهاء الحرب ولم يكن هناك إمكانيّة لإنهاء الحرب في لبنان بالعام ١٩٧٦، والحرب استمرّت كما تعلمون حتّى العام ١٩٩٠.

خلال سنوات الحرب، كان لبنان ساحة لحروب المنطقة كلها وتمّ التعامل مع الوضع اللبنانيّ من قِبَل الولايات المتّحدة ومعظم الدول الكبرى كأمر واقع للحفاظ على الستاتيكو الذي كان قائمًا ولوضع ضوابط للنزاع وتحديدًا لرسم حدود هذا النزاع على الحدود بين لبنان وإسرائيل وتحديدًا بين سوريا وإسرائيل في لبنان.

من العام ١٩٧٥ وحتى العام ١٩٩٠، حصل تحوّل خلال فترة قصيرة وهو التحوّل الذي فرضه الاجتياح الإسرائيليّ للبنان في العام ١٩٨٢. الاجتياح الأوّل كانت له أسباب أخرى. الاجتياح الإسرائيلي في العام ١٩٨٢ أجبر واشنطن على التدخّل في لبنان لأسباب مرتبطة بالاجتياح ولأسباب إسرائيليّة وليس لأسباب لبنانيّة إذا جاز التعبير. هذا التغيير في الوضع القائم لم يدم طويلاً ولم تكن للإدارة الأميركيّة فعلاً مصالح استراتيجيّة حيويّة أساسيّة للدفاع عنها في لبنان وأقصى الاهتمام الأميركيّ تمثّل باتفاق ١٧ أيّار ومن ثمّ، بعد أن تعرّض الجيش الأميركيّ للاعتداء الذي أدّى إلى مقتل ٢٤١ جنديًّا أميركيًّا، لم تستطع الإدارة الأميركيّة أن تبرّر بقاء جيشها في لبنان، لا سيّما وأنّها لم تتدخّل في لبنان لأسباب مرتبطة بتغيير جوهريّ وأساسيّ في السياسة الخارجيّة الأميركيّة تجاه لبنان بالذات بل للوضع الذي فرضه الاجتياح الاسرائيليّ.

محطّة أخرى هي ١٩٨٩ – ١٩٩٠. التدخّل الأميركيّ، طبعًا مدعوم عربيًّا، في زمن حرب التحرير، والتدخّل الأميركيّ المباشر في عمل اللجنة العربيّة العليا آنذاك، والتي قدّمت تقريرها الأوّل ومن ثمّ تراجعت عنه، باختصار شديد، الهدف آنذاك هو إعادة عقارب الساعة إلى الوراء والإبقاء على الوضع القائم وفي تلك المرحلة وصلت الحرب في لبنان، أو الجانب العسكريّ من الحرب في لبنان، إلى أقصى مداها، وهذا ما أدّى إلى اتّفاق الطائف الذي لم يشر إلى الانسحاب السوريّ من لبنان، وهذا كان في أساس اعتراض العماد عون آنذاك على اتّفاق الطائف، وانتهت الحرب بدخول سوريّ إلى لبنان وغطاء أميركيّ ودوليّ للدور السوريّ في لبنان، وبدأنا مرحلة جديدة وهي مرحلة ما بعد الحرب.

خلال مرحلة التسعينات، كان لبنان على هامش اهتمامات الدول الكبرى في زمن المفاوضات العربيّة – الاسرائيليّة المباشرة. آنذاك، المقولة الشائعة كانت أنّ الأزمة اللبنانيّة ستُحَلّ بعد أن ينتهي النزاع العربيّ – الإسرائيليّ، وهذا الأمر أكّد عليه أكثر من مسؤول دوليّ وأميركيّ والرئيس الفرنسيّ وغيره، أي تجميد الوضع اللبنانيّ ووضعه على الرفّ إلى أن تنتهي المفاوضات وينتهي النزاع. طبعًا المفاوضات لم تؤدّ إلى إنهاء النزاع العربيّ – الإسرائيليّ. آنذاك، كانت الحرب دائرة في جنوب لبنان وفي العام ٢٠٠٠ استطاع حزب الله أن يُجبر إسرائيل على الانسحاب من لبنان وكان هذا تطوّرًا أساسيًّا على الساحة اللبنانيّة وعلى الساحة الاقليميّة من المنظار اللبنانيّ.

سلسلة التحوّلات الآخرى التي حصلت توصلنا إلى الوضع القائم اليوم. أوّلها اعتداءات ١١ أيلول في الولايات المتّحدة والقرار الأميركيّ بالتصدّي للإرهاب الدوليّ، بحسب التسمية الأميركيّة، وإعلان الحرب على الإرهاب والتحوّل الجذري في السياسة الخارجيّة الأميركيّة، بربط موضوع التصدّي للإرهاب بالأمن القوميّ الأميركيّ، وبإعادة النظر بفكرة الاستقرار التي كانت قائمة سابقاً، والتي تبنّتها الإدارات الأميركيّة، أي أنّ استقرار الأنظمة العربيّة والتعاون مع أنظمة عربيّة حتّى ولو لم تكن ديمقراطيّة كان يخدم المصلحة الأميركيّة. اليوم، بعد ١١ أيلول، شهدت السياسة الأميركيّة تحوّلا جذريًّا وبات الكلام منذ ذلك الوقت، أنّ الأمن القوميّ الأميركيّ يتطلّب المزيد من الديمقراطيّة في العالم العربيّ وبموازاة ذلك، التصدّي للإرهاب عبر الحرب، كما حدث في أفغانستان ومن ثمّ في العراق.

إذًا، بعد ١١ أيلول، أتت سلسلة أحداث أهمّها حرب العراق وتردّي العلاقات السوريّة – الأميركيّة، حيث كانت نقطة التحوّل عام ٢٠٠٣، وبعدها قرار التمديد في لبنان وقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ ضدّ التمديد وثمّ اغتيال الرئيس الحريري. هذه الأحداث أثّرت على السياسة الأميركيّة تجاه لبنان وخلال ثلاث أو أربع سنوات، تغيّر المشهد جذريًّا وهنا بدأ التحوّل الأساسيّ في الوضع اللبنانيّ ومن ثمّ وصلنا إلى التدويل في لبنان، الذي بلغ درجات غير مسبوقة، إن كان بالقرارات الدوليّة، المحكمة الدوليّة، اليونيفيل والاهتمام الدوليّ المباشر بالوضع اللبنانيّ. ما حصل هو المشهد المعاكس للذي كان قائمًا إن كان عام ١٩٧٥ أو ١٩٨٢ أو ١٩٩٠ أو ١٩٥٨، المحطّات الأساسيّة التي حصلت فيها التحوّلات.

اليوم هناك اصطفاف من نوع آخر، من جهة هناك المجتمع الدوليّ أي الأمم المتّحدة والولايات المتّحدة وفرنسا ودول أخرى مقابل الاصطفاف الآخر، سوريا وإيران، وأيضًا الخلاف الذي لم نشهده من قبل، الخلاف العلنيّ والحادّ بين سوريا من جهة والمملكة العربيّة السعوديّة. لبنان اليوم على تقاطع المصالح والأزمات للدول المعنيّة بالمنطقة. إلا أنّ الوضع اللبنانيّ الداخليّ من جهة والوضع الاقليمي الذي يخصّ لبنان، مضافًا إليه التقاطع بين هذه الأوضاع والوضع الدوليّ الذي تغيّر جذريًّا عمّا كان عليه قبل، كلّ هذه التطوّرات تعني أنّ هناك اهتمام أميركيّ ودوليّ بالوضع اللبنانيّ يختلف جذريًّا عن المراحل السابقة وهو وضع نابع من التقاطع بين المصالح والأزمات في المنطقة والوضع اللبنانيّ.

لبنان كما في السابق ليس فيه مصالح استراتيجيّة أو حيويّة خاصّة كما هو الحال مثلاً في العراق أو في الخليج العربيّ، لكن بلغ مرحلة الاهتمام الدولي الفعليّ في الحالة اللبنانيّة اليوم إلى أقصى مداه. لبنان اليوم على تقاطع مصالح وأزمات وأمامه فرصة تاريخيّة إمّا لتوظيف الوضع لصالحه ولخدمة مصالحه أو لإضاعة الفرصة. وأخيرًا في هذه اللحظة التاريخيّة أي لحظة الاستحقاق الرئاسيّ في لبنان ولحظة التحوّلات الكبيرة وهذا التقاطع الكبير، أرى أنّ احتمال لبننة الانتخابات الرئاسيّة في لبنان هي أكثر بكثير ممّا نظنّ وأنّ إمكانيّة هذه اللبننة أو التوافق اللبنانيّ –اللبنانيّ حول موضوع الرئاسة اليوم بلغ أقصى مداه بالمقارنة مع منتصف السبعينات أو التسعينات.

على أمل أن تنتهي الأزمة بوقت قريب، وعلى أمل أن يعود لبنان للعب دوره الفاعل في نظامه الإقليميّ وعلى المستوى الدوليّ، يتطلب هذا في نهاية المطاف اتفاقًا وتوافقًا لبنانيًّا – لبنانيًّا لا يمكن التعويض عليه بأيّ اتفاق دوليّ أو إقليميّ، سواء كان على حساب لبنان أو لمصلحة لبنان.



المحامي محمّد مطر

محام ومدير مركز الشفافيّة الدوليّة في بيروت وأستاذ محاضر في جامعة القدّيس يوسف. مجاز في الحقوق من الجامعة اللبنانيّة وفي الفلسفة من الجامعة الأميركيّة في بيروت. أكمل دراساته العليا في جامعة لندن وجامعة أكسفورد في بريطانيا.

موضوع اللقاء هو كيف ينظر اللبنانيّون إلى السياسة الأميركيّة تجاه لبنان وما هي حقيقة هذه السياسة بنظرهم، وأيّ دور يريده أو لا يريده اللبنانيّون لواشنطن في لبنان والشرق الأوسط. السؤال كما هو مطروح يميّز بين نظرة اللبنانيّين إلى السياسة الأميركيّة في لبنان وحقيقة هذه السياسة بنظرهم وبين ما يريده أو لا يريده اللبنانيّون من واشنطن في بلدهم ومنطقتهم. بداية، أريد أن أتناول كلمتين، النظرة والحقيقة. فالنظرة، أي كيف ينظر كلّ اللبنانيّين أو بعضهم إلى السياسة الأميركيّة، هي حقيقة بالنسبة إليهم، خصوصًا إن هي اقترنت بسياسات أو مواقف تجاه هذه النظرة تأييدًا أو معارضة.

وهنا أودّ أن أستعيد عبارة شهيرة للفيلسوف الألماني "نيتشه"، فهو يقول: "ليس هناك من حقائق، فقط هناك تأويلات". وهنا إسمحوا لي أن أقول بأنّ كلّ ما يقوله اللبنانيّون عن السياسة الأميركيّة تجاه بلادهم ومنطقتهم، وإن جاءت هذه الأقوال متناقضة فيما بينها، هي حقيقيّة وإن لم تكن بالضرورة صحيحة، لطالما أنّ اللبنانيّين، كلّهم أو بعضهم، يرون كما يرون.

وبالعودة إلى الزعم بأنّ نظرات اللبنانيّين مختلفة ومتباينة، جميعها حقيقيّة لأنّها تعكس نظرات جزئيّة وتعكس مدركات هذا الفرد أو ذاك، أو هذه الجماعة أو تلك. يلحّ السؤال عمّا إذا كان من الممكن تكوين أو استخراج نظرة شاملة غير جزئيّة تشكّل ما قد يكون تقاطعًا أو مشتركًا بين هذه النظرات ويشكل في ذاته نظرة وطنيّة شاملة.

للإجابة على هذا السؤال، يجب برأيي محاولة فهم منطق القوّة، من جهة – إذا كان من منطق للقوّة – وفهم اللحظة التاريخيّة التي نحن كلبنانيّين مستغرقين، كي لا أقول غارقين، فيها. وبهذا الصدد، أقول أنّ القوّة المطلقة لا تحتاج إلى تبرير من خارجها. فالقوّة المطلقة تبرّر ذاتها، فالإله كلّيّ القدرة، كلّيّ المعرفة، وبالتالي فمعرفته بكلّ شيء تجعل قوّته عاقلة ومحقّة، هكذا يقول المنطق الإيمانيّ، حتى إن اقترنت هذه القوّة بكوارث طبيعيّة أو بسيادة الظلم، ذلك أنّه لا بدّ من وجود حكمة نجهلها، هكذا يقول المنطق الدينيّ والإيمانيّ، وإن كنّا كبشر نستطيع فقط تقديرها وتلمّسها ليس أكثر، وأنّ هذه الحكمة هي خير وإن تراءت غير ذلك في المدى المباشر. أمّا القوى غير المطلقة فتحتاج لتبرير من خارجها. وبمقدار ما هي غير مطلقة فهي غير كلّيّة المعرفة، فالقوّة غير المطلقة التي تحتاج لتبرير من خارجها، تحتاج لردّها إلى معرفة ما، معرفة غير مطلقة، نسبيّة، جزئيّة، فلنسمّها ما شئنا.

ما هي اللحظة التاريخيّة التي نحن فيها؟ مقاربتي لن تكون مشابهة لما قدّمه صديقي الدكتور فريد، أي تقديم تلخيص للوضع التاريخيّ، ولن تكون مبدئيًّا مرتبطة بالعلاقات الدوليّة، بل مقاربة أو تنوّر يتناول تاريخ الفكر. اللحظة التاريخيّة التي

نحن فيها مبدئيًّا تحمل عدّة خيارات كبرى. الخيار الأوّل، الذي سيطر لفترة طويلة هو خيار "إمانويل كانت". منطقه يقول أنّ هناك قانون كونيّ يتجاوز القانون الدوليّ، وإن كانت هذه الفكرة قائمة على أنّ الدول هي محور القانون. بعد الحربين العالميّتين الأولى والثانية، تطوّر المنطق الكانتيّ وعبّر عن نفسه بتشكيل الأمم المتّحدة وقبلها عصبة الأمم وكلّ القوانين والمعاهدات الدوليّة. هذه هي المدرسة المثاليّة.

بالمقابل، هناك الفلسفة الواقعيّة التي عبّر عنها فيلسوف بالقانون، لا أعرف كم هو مقروء في لبنان وإنّما هو من أهمّ الفلاسفة بالقانون واسمه "كارل شميدت". هو المنظّر الأساسي لجمهوريّة "وايمار" ودخل بعدها بالحركة النازيّة. مبدأ "كارل شميدت" يقول أنّ في العلاقات بين الدول، ليس هناك أيّ عدالة، وبالتالي فإنّ منطق القوّة هو الذي يحدّد القانون.

بصراع هاتين الفكرتين، أي فكرتي المثاليّين والواقعيّين، خرجت، بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفياتي، وبعد الاعتداء على أميركا في ١١ أيلول، نظريّة الـ"باكس أميريكانا"، التي تقول أنّه، عمليًّا، لا حاجة إلى اثنين إذا كانت هناك قوّة مسيطرة، حسنة النيّة، تستطيع أن تحقّق غايات القانون الدوليّ من ناحية إقامة العدالة والأمن الدولي. وبالتالي، على العالم أن يعقلن الموقف الأميركي بحيث يمكن ردّه إلى فكرة تحقيق العدالة وتحقيق سلام دوليّ. هذا يطرح سؤالاً من نوع آخر: هل ما يزال القانون الدوليّ هو الوسيلة الفضلى لتحقيق السلام العالميّ، لنشر الديمقراطيّة ولنشر حقوق الإنسان؟ النقاش هنا توقّف عند حالتين، حالة الهجوم الأميركيّ، بمعنى من المعاني على مستوى الممارسة السياسيّة، على الأمم المتّحدة ومصادرة دورها، وعام ٢٠٠٢ أيضًا عندما أصدرت الولايات المتّحدة سياستها الخارجيّة وكيف يجب أن تكون، وبالتالي أتت حرب العراق ووضعت على المحكّ هاتين الفكرتين. هل يمكن لدولة عظمى أن تحقّق السلام والعدل؟

نحن موجودون في خضمّ هذا الصراع الكبير. الانعزاليّة الأميركيّة تتراجع دائمًا بعد أحداث كبرى من نوع الحرب العالميّة الأولى والثانية. بعد انهيار الاتّحاد السوفياتي وبعد أحداث ١١ أيلول والهجوم على أفغانستان والعراق، تبيّن أنّ فرص نجاح المشروع الكانتي الذي أنا أنتمي إليه، على صعيد البشريّة، أصبح بحالة تراجع. لا إمكانيّة له ليعود وينجح بالتأسيس لحكم القانون الدوليّ إلاّ إذا عادت السياسة الأميركيّة وقرّرت الدخول بهذا المدى، ولا تقدير حاليًّا للاتجاه الذي يمكن للسياسة الأميركيّة أن تذهب إليه.

فيما يخصّ الداخل والخارج، فإنّ الانقسام بات افتراضيًّا إذ أنّه بات من الصعوبة في زمن العولمة أن نرسم الخطّ بينهما. وبالنسبة لإمكانيّة عقلنة سياسة قوّة غير مطلقة، والقوّة الأميركيّة هي غير مطلقة، فإنّ عقلنتها ممكنة بالتالي. وهنا سأنتقل إلى الحلّ الممكن، إذ أنّ الإشكاليّة التي طُرحَت هي كيف الخلاص بالنسبة للبنان. إذا كنّا سنتكلم عن الوضع المباشر، هناك مشروع أميركيّ في المنطقة يتعثّر ويعتقد البعض أنّ هزيمته ممكنة عمليًّا في العراق وغير العراق وأنّ هذا المشروع بالتالي مدمّر بمطلق الأحوال. ومقابله مشروع آخر يعتبر أنّ الممانعة أو مواجهة هذا المشروع تكون بمواجهته عسكريًّا ومحاولة إسقاطه على الأرض العربيّة أو أرض الشرق الأوسط.

تعليقي الأوّل هو أنّه حتّى إذا سقط أو فشل المشروع الأميركيّ في العراق، فإنّ تداعيات ذلك ستكون كبيرة جدًّا على كلّ المنطقة بما فيها لبنان، وبالتالي، ليس هناك من تغيير حقيقي في ميزان القوى الستراتيجيّ بما يؤدّي إلى تغيير على مستوى العالم. لبنان، في ظلّ هذا الصراع، أصبح كما قال الدكتور فريد، بحالة صراع بين المشروعين، وأنّ السياسة الداخليّة أصبحت سياسة خارجيّة بسبب هذا الوضع.

السؤال هو كيف يمكن للبنان أن يخرج من هذه المعضلة؟ الجواب بتقديري هو أنّ المشروعين، مشروع الممانعة كما يعبّر عن نفسه في العراق والمشروع الأميركيّ كما يعبّر عن نفسه في العراق أيضًا، وتداعياته في المنطقة، هما

مشروعين عابرين، فبالنهاية سيكون هناك نوع من التوازنات في المنطقة. ولبنان، كي يحافظ على نفسه، عليه أن يقرّر أن يضع نفسه في سياق القانون الدوليّ، الذي هو فعلاً الحامي الوحيد لدولة صغيرة على حدّ الصراع بين المشروع الأميركيّ ومشروع مقاومة المشروع الأميركيّ بالشكل الذي يتجسّد في العراق وفي فلسطين في غزّة وغيرها. وبين المشروعين، أعتقد أنّ على لبنان أن يأخذ طريقاً وسطيّة، وهي أن يكون لبنان جزء من العالم أوّلا، ومن الثقافة الكونيّة التي كانت لحظتها لحظة العقل عند الإغريق، ولحظة القانون عند الرومان، ولحظة الإيمان عند الأديان السماويّة، ولحظة الحداثة بفترة التنوير، مع كلّ التطوّر البشري نحو فكرة دولة القانون، الديمقراطيّة، حقوق الإنسان، حقوق المرأة، معاداة الحرب...إلخ

وبالتالي، إذا قرّر لبنان أن يخرج من هذه المحاور - ولبنان قادر على ذلك - ويضع نفسه في سياق هذه القيم الإنسانيّة العامّة التي هي في أساس الأنظمة الغربيّة بشكل عامّ وفي أساس دولة القانون، وإن كان هناك اليوم افتئات عليها، إذ بمعرض محاربة الإرهاب، أصبح هناك تعليق للحقوق المكتسبة في أميركا وفي أوروبا من ناحية التنصّت على الأفراد، حريّة انتقال الأفراد، انتقال الأموال...إلخ، بالتالي، فإنّ لنا حلفاء أساسيّين في المجتمعات الغربيّة، في أميركا وغير أميركا، من نوع أحزاب الخضر وأحزاب البيئة وأحزاب الوسط والدوائر الأكاديميّة في العالم، في الصحافة، في المجتمع المدني إلخ... وبالتالي إذا وُضِعَ لبنان على هذه الأجندة، أجندة الحداثة، مرّة أخرى، كما نعرف لبنان، كجسر بين الشرق والغرب، فهناك عندها فرصة للبنان ليخرج من دائرة الخطر لأنّه يصبح على الأجندة الداخليّة لهذه الدول والقوى وليس على أجندة الصراع، ويصبح أيضًا لمعركته معنًى، معركة الاستقلال، معركة العدالة خاصّة لفلسطين، وبالتالي ليس من المؤكد أنّ الصراع الحربيّ فقط هو المؤدّي... أي يمكن أن تخرج شخصيّات في المنطقة مثل مانديلا، مثل ماهاتما غاندي، وعندها، تحصل قضايانا على التفوّق الأخلاقيّ إذا عرفنا كيف نديرها، أمّا الانحراف نحو الأعمال الإرهابيّة، ونحو عمل فقط مسلح يعبّر عن حقّ المقاومة، وهو حقّ، ونكون بالتالي في مكان آخر.

الفكرة بالنهاية هي التي تكسب، فكما قال "هيغل": "التاريخ هو تطوّر لفكرة مع الوقت".

معركتنا معركة أفكار، وأعتقد أنّ على لبنان أن يصدر هكذا فكرة ويستطيع الدفاع عنها ويضع نفسه على الأجندة الإنسانيّة العامّة وليس كحجر في رقعة شطرنج بل في ضمير البشريّة.



الدكتور أحمد ملّي

أستاذ السياسات الدوليّة ومحاضر في الجامعة اللبنانيّة. حاضر في جامعات إقليميّة ودوليّة وشارك في مؤتمرات عديدة خارج لبنان. حائز دكتوراه من معهد تاريخ العلاقات الدوليّة في جامعة السوربون – باريس الأولى في فرنسا.

بداية أتوجّه بالشكر إلى مركز عصام فارس للشؤون اللبنانيّة على إتاحته الفرصة لهذا اللقاء، وأشكر الصديق الدكتور فريد الخازن لأنّه وفر بتقسيم عمل ربّما غير متعمّد، بعرضه مراحل تاريخ العلاقات اللبنانيّة – الأميركيّة، سأحاول أن أركّز في مداخلتي المتعلقة بالإدارة الأميركيّة، على وضعها الراهن، لما يكتسبه هذا الموضوع من أهميّة .

ليس من المبالغة في شيء القول أنّه لم يسبق أن حظي لبنان باهتمام أيّ إدارة أميركيّة مثلما يحظى اليوم من قبل إدارة الرئيس بوش. فلبنان، على حدّ قول الأكاديميّ والديبلوماسيّ الأميركيّ "ويليام كواندت"، الذي شغل منصب مساعد مستشار الأمن القومي "زبيغنيو بريجينسكي" في عهد الرئيس كارتر لشؤون الشرق الأوسط: "لبنان ليس مهمًّا بذاته للسياسة الأميركيّة بل أنّ أهميّته تنبع من ارتباطه بمحيطه الإقليميّ الذي يعني واشنطن وعلى رأس هذه الاهتمامات يأتي الصراع العربي – الإسرائيلي".

ثمّة أسباب أخرى كانت توجب تقليص الاهتمام الأميركيّ بلبنان، فانتهاء الحرب الباردة وغياب التنافس بين الولايات المتّحدة الأميركيّة والاتّحاد السوفياتي الذي انفرط عقده، يُفترض من شأنه أن يؤدّي إلى هذا الغرض أيضًا، كون لبنان يقع في مجال إقليميّ كان على الدوام يشكل مسرحًا للحرب الباردة: حلف بغداد على سبيل المثال.. ومبدأ أيزنهاور وتطبيقاته اللبنانيّة شاهد على ما نقول.

إذن، ما الذي تغيّر في إدراك صنّاع القرار الأميركيّ لاكتشاف أهميّة لبنان اليوم..؟ قد يتبادر للذهن، للوهلة الأولى أنّ أحداث ١١ أيلول شكلت منعطفًا دراماتيكيًا وأعيدت صياغة السياسة الخارجيّة الأميركيّة وفقًا لأهدافٍ جديدة انعكست على عدد من البلدان ومنها لبنان. قد يكون في هذه الإجابة قدر من الصحّة إلا أنّ التدقيق في المواقف الأميركيّة في محطات مختلفة يشير إلى أنّ لبنان استحوذ على الاهتمام قبل هذا التاريخ، والدعوة إلى مراجعة جذريّة للسياسة الأميركيّة وتبنّي مقاربة مختلفة، سواء تجاه الصراع العربيّ – الاسرائيليّ أم للنظرة إلى لبنان ودوره في هذا الجزء من العالم، جرى التعبير عنها في مناسبات مختلفة وقبل ١١ أيلول، يمكن رصد هذه المواقف والرؤى الجديدة أثناء الحملة الانتخابيّة للرئيس بوش في العام ٢٠٠٠ في السنة الأخيرة من عهد الرئيس كلينتون، في وثيقة صدرت في الولايات المتّحدة وتزامنت مع الانسحاب الاسرائيلي من لبنان، وحملت عنوان: "إنهاء الاحتلال السوري للبنان: دور الولايات المتّحدة"، تحدّث التقرير عن تجربة الديمقراطيّة في لبنان وضرورة استعادتها وإنعاشها كنموذج في العالم العربي، كما تضمّنت إشارات إلى خصوصيّات المكوّنات اللبنانيّة والفدراليّة كأحد الحلول للصيغة اللبنانيّة.

وبغضّ النظر عن المضمون الفكري لهذه الوثيقة، فإنّها قد ذيّلت بتوقيعات مجموعة من الأميركيّين لم يلبثوا أن

احتلوا مناصب متعدّدة في إدارة بوش الجديدة. من بين هؤلاء "إليوت أبرامز"، الذي نشر، بعد أسابيع من الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، في أيلول ٢٠٠٠، مقالة انتقد فيها بشدّة سياسة إدارة كلينتون وسياسة حكومة حزب العمل الاسرائيليّة التي اتّخذت قرار الانسحاب من لبنان. اعتبر أبرامز أنّ سياسة الاحتواء التي تتّبعها إدارة كلينتون تجاه دمشق غير ذات جدوى، وأنّ اللغة الوحيدة التي تفهمها العاصمة السوريّة هي لغة القوّة وأشار إلى تحريك القوّات التركيّة على الحدود السوريّة في العام ١٩٩٨، لإجبار سوريا على التخلي عن زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، وأنّ هذه هي الطريقة الوحيدة للتعامل مع الأسد.

وفي المقالة نفسها، عبّر أبرامز عن غضبه الشديد عن المدى الذي وصلت إليه إسرائيل على حدودها الشمالية، فكيف تقبل أن تبقى حدودها مع لبنان غير آمنة مقارنة بالحدود بينها وبين مصر وبينها وبين الأردن، وأنّ القوّة وليست الديبلوماسيّة هي السبيل الوحيد للتعاطي مع حزب الله.

كتب أبرامز مقالته هذه ليجد نفسه بعد أسابيع قليلة في قلب الإدارة الأميركيّة الجديدة – جرت الانتخابات في تشرين الثاني والإدارة تشكلت في كانون الثاني ٢٠٠١ – مسؤولاً عن ملفّ نشر الديمقراطيّة في مجلس الأمن القوميّ، ولاحقًا ضمّ إليه الرئيس بوش ملفّ الشرق الأوسط في المجلس نفسه.

ومعلوم في النظام الرئاسيّ الأميركيّ مدى دور مؤسسة الرئاسة في صنع القرار حيث يتبع مجلس الأمن القوميّ مباشرةً للرئيس ولنائبه. "أبرامز" هو واحد من أعضاء الفريق الرئاسيّ"، من فريق كان يملك مشروعًا متكاملاً، مشروع أُطلق عام ١٩٩٧: "مشروع القرن الأميركي الجديد". هذا الأمر كلّه تمّ قبل ١١ أيلول.١١ أيلول كان "بيرل هاربر" التي انتظرها هذا الفريق، وقد استُعمل تعبير "بيرل هاربر" لإطلاق هذا المشروع على لسان أركان "المحافظين الجدد" قبل غزو العراق.

بالعودة إلى لبنان، السياسة الأميركيّة تجاه هذا البلد، وإذا ما استعدنا عبارة ويليام كواندت أنّ لبنان بذاته ليس مهمًّا للسياسة الأميركيّة الا بمقدار إرتباطه بالصّراع العربي – الاسرائيليّ، بمعنى آخر فإنّ موقف أيّ إدارة أميركيّة يتحدّد وفقًا لحساباتها تجاه الصراع العربيّ – الاسرائيليّ، لذا يمكنني أن أقول بكلّ اطمئنان أنّ السياسة الأميركيّة تجاه لبنان هي سياسة سلبيّة أكثر ممّا هي سياسة إيجابيّة، وهي تتأثّر بعاملَين إقليميّين: إسرائيل وسوريا.

أما فيما يتعلق بإسرائيل، فالموقف الأميركيّ الثابت هو الالتزام الكامل بالأمن الإسرائيليّ وهذا الأمر له الأولويّة على كلّ ما عداه بالنسبة للأميركيّين على مستوى المنطقة، وكان تقدير "الأمن الإسرائيلي" لدى صناع القرار في الإدارات الأميركيّة المتعاقبة يتأثّر بشكل أو بآخر برؤى اللوبي الصهيونيّ في الولايات المتحدة، وهنا أقول بكلّ موضوعيّة، أنّ هناك ثمّة تغيير في الموقف الأميركيّ من إسرائيل، لعلّه لا يقتصر على إدارة بوش وحدها، بل إنّ ذلك مرتبط بطبيعة التحوّلات التي حصلت ضمن اللوبي الصهيونيّ في الولايات المتّحدة، والذي كان يُصنّف باعتباره مؤيّدًا لحكومات حزب العمل، لكن إبتداءً من أوائل التسعينات، باتت السيطرة على هذا اللوبي لأنصار الليكود الذين حاولوا فرض رؤاهم على الإدارات الأميركيّة المختلفة سواءً كانت جمهوريّة أو ديمقراطيّة.

ما الجديد في رؤية أنصار الليكود في الولايات المتحدة وما هو مدى إنعكاسات السياسات الأميركيّة على المنطقة عمومًا ولبنان تحديدًا؟

هذا الفريق يرفض المقولة التي قام عليها مؤتمر مدريد للسلام على قاعدة "الأرض مقابل السلام"، ويعتبر أنّ هذا خطأ والصحيح هو "السلام مقابل السلام"، وبالتالي لا إمكانيّة لتسوية تبادل أرض مقابل السلام.

هذه هي النظرة التي يتبناها اليمين الصهيونيّ، وهو مؤثّر ويحظى بمواقع أساسيّة في الإدارة الأميركيّة اليوم. كيف

ستوفّق هذه الإدارة بين انحيازها لإسرائيل وتعاطيها مع القضايا العربيّة؟

لنأخذ على سبيل المثال المبادرة العربية الصادرة عن قمّة بيروت ٢٠٠٢ وتأكيدها على بندين رئيسيّين: الانسحاب من الأراضي العربيّة المحتلّة في العام ١٩٦٧ والتوصّل لحلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيّين وفقًا للقرار ١٩٤، على المرء أن يكون ساذجًا ليتوقّع أن تتّخذ إدارة بوش خطوات تنسجم مع الطموحات العربيّة في ضوء الرؤى الليكودية التي تلتزم بها هذه الإدارة.

الأمر نفسه ينطبق على لبنان سواء ما يتّصل بالإنسحاب الاسرائيليّ من مزارع شبعا أم القضيّة الأخطر التي تتمثّل بمصير ٤٠٠ ألف من اللاجئين الفلسطينيّين في هذا البلد (قرابة ١٠% من مجموع سكّان لبنان)، لا أحد لديه أيّ وهم بأن تتّخذ إدارة بوش مواقف تتعارض مع المصالح الاسرائيلية خاصّةً في ظلّ إصرار حكومة أولمرت والحكومات السابقة على رفض حقّ العودة للاجئين والسعي بدلاً من ذلك، مع الدول الغربيّة، وفي طليعتها الولايات المتحدة، لتوطين الفلسطينيّين حيث هم، وهذا الأمر إذا ما تمّ فرضه على لبنان سيكون بمثابة الكارثة.

بالعودة إلى الوجه الثاني للسياسة الأميركيّة تجاه لبنان فإنّ هذه السياسة تتأثّر حكماً بسياسة واشنطن تجاه دمشق وبهذا المعنى، فإنّ السياسة الأميركيّة تجاه لبنان هي سياسة سلبيّة أكثر من ما هي إيجابيّة، وتبعًا لذلك، فإنّ ما نادى به أبرامز في العام ٢٠٠٠، بات له فريق ينفّذه، أي أنّ التعاطي مع دمشق غالبًا ما سيكون بالعصا وليس بالجزرة، على أن تخدم هذه السياسة في النهاية الأهداف الإسرائيليّة.

مسألة أخرى، أنّ هذا الفريق لديه مشروع امبراطوري: ليس دقيقًا أنّ هذا المشروع "باكس أميريكانا"، برز بعد ١١ أيلول، بل برز تمامًا كما قلت في وثيقة شهيرة تُعتبر المرجع الفكريّ لسياسة بوش الجمهوريّة "Project for New American Century" (مشروع القرن الأميركيّ الجديد)، و بالتالي فإنّ لبنان سيتأثّر حكماً بهذا المشروع.

من بين الطروحات التي يتبنّاها "المحافظون الجدد" للقرن الأميركيّ الجديد مقولة "نشر الديمقراطيّة"، ولبنان في قائمة الدول المستهدفة ضمن هذا المشروع، وأعتقد أنّ الكثير من اللبنانيّين يرغبون بإرساء ديمقراطيّة حقيقيّة في بلدهم، إنّما ليس بالتطبيقات الأميركيّة التي تأتي في لحظة دقيقة وخطيرة.

نحن في لبنان الآن أمام منعطف إعادة تكوين السلطة اللبنانيّة، والأميركيّ - وأسمح لنفسي بقول ذلك - أحيانًا قد يتعاطى بعقليّة الـ"Fast Food" والـ"Delivery" السريعتين، وهذا ما يتعاطى به في السياسة في كثير من الأحيان، يُخشى أن يخطئ الأميركيّون بإسقاط أهدافهم بما يُخلّ بتوازنات النسيج اللبنانيّ، وهذه ستكون خطرة ولا يستطيع الجسد اللبنانيّ النحيل أن يتحمّل مغامرات مثل المغامرات الأميركيّة في العراق، فبحسب تقرير جامعة "جونز هوبكينز" في تشرين الثاني من العام الماضي، فإنّ عدد الضحايا الذين سقطوا في العراق بعد الغزو الأميركيّ بلغ ٦٦٠ ألفاً، وأعتقد أنّ العدد قد تجاوز المليون اليوم... لبنان لا يستطيع أن يتحمّل مغامرة من هذا النوع.

حتّى على صعيد الربح والخسارة، ليس الربح مضموناً مع هذه السياسة الأميركيّة التي تُطبّق، حين يقول شخص بوزن "جوزيف بايدن"، رئيس لجنة الشؤون الخارجيّة في مجلس الشيوخ ومرشّح ديمقراطي للرئاسة: "إنّي ألمح ظلال سايغون في المنطقة الخضراء في بغداد"... إنّه يستعيد منظر طائرات الهليكوبتر الأميركيّة وهي تحاول إنقاذ الرعايا الأميركيّين من السفارة في سايغون في العام ١٩٧٥"... بالتالي من مصلحة اللبنانيّين جميعًا أن يكونوا بمنأى عن مغامرات من هذا النوع.

نحو تعزيز العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة — الحلقة الثالثة









سعت هذه الحلقة إلى تحديد المكانة التي يحظى بها لبنان في الأروقة الديبلوماسيّة الأميركيّة تاريخيًّا وراهنيًّا وإلى عرض مفاتيح القرار فيما يخصّ الملفّ اللبنانيّ. وقد قدّم هذا العرض ثلاث سفراء سابقون للبنان في واشنطن، انطلاقًا من خبرتهم الطويلة في المجال الديبلوماسيّ وملاحقاتهم للسياسة الأميركيّة في لبنان والشرق الأوسط وإدراكهم لتفاصيل ما يمرّ به الملفّ اللبنانيّ داخل أروقة القرار الأميركيّ وخلف الكواليس الديبلوماسيّة. كما قدّم السفراء مقترحاتهم لتطوير العلاقات بين البلدين.

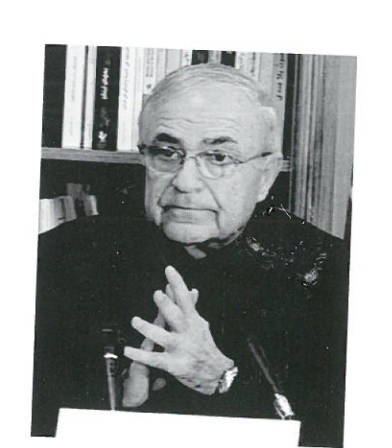
المتحدّثون

السفير رياض طبّارة
السفير عبدالله بوحبيب
السفير سيمون كرم

إدارة الحلقة

الإعلاميّة نجاة شرف الدين

المكان: مركز عصام فارس للشؤون اللبنانيّة، سنّ الفيل
الزمان: الثلاثاء ١١ كانون الأوّل ٢٠٠٧



السفير رياض طبّارة
رئيس "مركز الدراسات والمشاريع الإنمائيّة" وسفير سابق للبنان في واشنطن من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧. عمل سابقًا مستشارًا لرئيس وزراء لبنان وممثّلاً مقيمًا لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في تونس وجامعة الدول العربيّة ومديرًا للجنة الإجتماعيّة والسكان في بعثة الأمم المتّحدة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا وعميدًا لكليّة العلوم الصحيّة في الجامعة الأميركيّة في بيروت. حائز دكتوراه في الاقتصاد من جامعة ڤاندربيلت الأميركيّة. له مؤلفات ومقالات عديدة.

في مقالٍ نشرته مؤخراً في جريدة الحياة (٢٢/١٠/٢٠٠٧)، قلت أنّ السياسة الأميركيّة في الشرق الأوسط ترتكز على ركيزتين أساسيّتين هما حماية اسرائيل وحماية النفط. وقد دخلت مسألة الإرهاب في المعادلة بعد حادثة ١١ أيلول ٢٠٠١ ولكنّها لم تكتسب أهميّة الركيزتين السابقتين في تحديد النواحي الاستراتيجيّة من السياسة الأميركيّة في المنطقة.

السبب الرئيسي للإهتمام الأميركيّ البالغ في حماية إسرائيل والدفاع عن مصالحها (حتى لو تعارضت أحيانًا مع المصالح الأميركيّة) هو اللوبي الإسرائيلي الذي يُعتبر من أقوى اللوبيات داخل النظام السياسيّ الأميركيّ. ويتألف هذا اللوبي من ثلاثة أطراف على الأقل:

1. المنظمات اليهوديّة المساندة لإسرائيل، وعلى رأسها اللجنة الأميركيّة الإسرائيليّة للعلاقات العامة (أيباك).
2. المحافظون الجدد وشبكتهم الواسعة من مراكز أبحاث ووسائل إعلام مكتوب ومرئيّ ومسموع.

و"اليمين المسيحي" أو "المسيحيّون الصهاينة" كما يلقّبون أنفسهم، ويتكلم بإسمهم قسس بروتستنتيّون لديهم العديد من الكنائس المنتشرة في أنحاء الولايات المتحدة وبرامج تلفزيونيّة شعبيّة وأتباع مطيعين يتجاوزون مئات الآلاف ويشكّلون قوّة إنتخابية هائلة.

أمّا العامل الأساسيّ وراء الإهتمام الأميركيّ الكبير في حماية إمدادات النفط في المنطقة فهو ليس فقط حاجة أميركا له، بل أيضاً الحاجة الملحّة له من قِبَل حلفائها وشركائها في التبادل التجاريّ، خاصةً في أوروبا وشرق آسيا.

١٩٤٩-١٩٧٥

لم يحظَ لبنان باهتمامٍ كبيرٍ من قِبَل السياسة الأميركيّة منذ اتّفاق الهدنة بين لبنان وإسرائيل سنة ١٩٤٩ حتى بداية الحرب اللبنانيّة، لأنّ لبنان ليس بلداً نفطيًّا أو مُؤثّرًا في إمدادات النفط من جهة، وحدوده مع إسرائيل كانت، خلال معظم هذه المرحلة، هادئة نسبياً ولا تُشكّل خطراً على أمن إسرائيل من جهةٍ أُخرى. واقتصرت المناوشات في تلك الفترة، بشكلٍ أساسيّ، على هجمات إسرائيليّة خاطفة ولكن مُدمِّرة على لبنان، كالهجوم على قرية حنين سنة ١٩٦٧، الذي دمّرها كلّيًّا على رؤوس أبنائها، والهجوم على مطار بيروت سنة ١٩٦٨، حيث دمّرت إسرائيل ١٣ طائرة مدنيّة. أمّا الهجمات المضادّة فكانت من قِبَل الفلسطينيّين ولم تُشكِّل يومًا خطرًا داهمًا على الكيان الصهيونيّ.

١٩٧٥-٢٠٠٥

عندما بدأت الحرب اللبنانيّة سنة ١٩٧٥، كانت إسرائيل تأمل بدايةً بأن تدفع الأمور باتّجاه تقسيم لبنان وتأسيس دولة مسيحيّة صديقة لها، وبأن تستطيع أن تفرض حكمًا فيه يوقّع معاهدة سلام معها ويضبط الحدود بشكل نهائيّ.

غزت إسرائيل لبنان سنة ١٩٧٨، وأنشأت الشريط الحدوديّ، ثمّ غزت لبنان سنة ١٩٨٢ ووصلت في غزوها إلى بيروت واستطاعت طرد القوّات الفلسطينيّة من بيروت ولبنان، ثم انكفأت إلى الشريط الحدوديّ بعد أن تمَّ توسيعه.

خلال كلّ هذا، لم تتّخذ الولايات المتحدة موقفًا صارمًا ضدّ إسرائيل، بل اكتفت سنة ١٩٧٨ بقرار مجلس الأمن ٤٢٥ الذي لم تصرّ بعدها على تطبيقه، بل وقفت في مجلس الأمن عائقًا أمام قرارات تدين إسرائيل، إذ اعتبرت أنّ احتلال إسرائيل للشريط الحدوديّ وتخلّصها من التواجد العسكريّ لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة في لبنان، يدعم أمن إسرائيل.

نذكّر هنا بالموقف الذي اتخذته أميركا سنة ١٩٥٦ على أثر الهجوم الثلاثيّ – الإنجليزيّ الفرنسيّ الإسرائيليّ – على مصر، وكيف أمر رئيس الجمهوريّة الأميركيّة في حينه، دوايت أيزنهاور، الدول الثلاث بإيقاف القتال فورًا والانسحاب من الأراضي المصريّة، وكيف استجابت هذه الدول للطلب الأميركيّ تحت التهديد المباشر. إلا أنّ هذا حصل سنة ١٩٥٦، أي عندما كان اللوبي الإسرائيلي في بداية عهده وكان ما زال ضعيفًا للغاية، وبالمقابل تواجد على رأس الدولة الأميركيّة آخر رئيس قويّ، كان قد عاد إلى بلاده قبل سنوات قليلة كرئيس قوّات الحلفاء، منتصرًا في الحرب العالميّة الثانية، وبطلاً تاريخيًّا لأميركا وبلاد التحالف. وحتى في ذلك الحين، لم يكن لبنان ذات أهمّيّة كبرى بالنسبة للسياسة الأميركيّة في الشرق الأوسط للأسباب التي ذكرناها في البداية. فعندما جاءت قوّات المشاة البحريّة إلى لبنان سنة ١٩٥٨، بدعوة من الرئيس كميل شمعون، لم يكن ذلك، بالدرجة الأولى، لتثبيت الأمن في لبنان، بل جاء بالأخصّ نتيجةً لانهيار النظام الموالي لأميركا في بغداد والتهديد المباشر للنظام في الأردن، مما شكّل خطرًا كبيرًا على الأنظمة العربيّة الموالية للغرب، ومن ثمّ على إمدادات النفط، ولربّما أمن إسرائيل أيضًا.

وبالعودة إلى الحرب اللبنانيّة، كان قد حصل اتّفاق غير مُعلَن يسمح بدخول محدود للقوّات السوريّة إلى مناطق شمال الليطاني لتثبيت ستاتوكو بين القوى المتناحرة. وبعد انكفاء القوات الاسرائيلية سنة ١٩٨٢ تحت ضربات المقاومة، وبعد أن حاولت أميركا ملء الفراغ بإرسال قوّات متعدّدة الجنسيّة – أميركيّة فرنسيّة إيطاليّة – وانسحابها بعد التفجير المروّع الذي أودى بحياة المئات من عناصر مشاة البحريّة الأميركيّة والفرنسيّة، أعطت أميركا الضوء الأخضر لوضع لبنان بشكل كامل تحت الوصاية السوريّة لأنّ الأمور كانت قد بدأت تخرج عن السيطرة، وأصبح لبنان "فبركة للإرهاب"، كما وصفه بعض المُعلّقين الأميركيّين في حينه، ولم يكن هناك من قوّة لإنهاء الحرب اللبنانيّة وتثبيت الأمن فيه سوى الجيش السوريّ. وبقيت الحال كذلك إلى بداية القرن الحاليّ.

ولم يُطلَب من سوريا انسحابًا كاملاً من لبنان حتّى في اتّفاق الطائف الذي كانت الولايات المتحدة أحد رعاته الأساسيّين. وأُهمِل لبنان كلّيًّا خلال هذه المدّة فلم يكن يزوره أحد من القادة الأميركيّين الذين كانوا يبحثون كلّ القضايا اللبنانيّة مع المسؤولين في دمشق.

٢٠٠١-٢٠٠٧

حتى أوائل القرن الحالي كانت الولايات المتحدة تصرّ دائمًا على عدم المسّ بالوصاية السوريّة على لبنان في دبلوماسيّتها الخاصّة وفي قرارات مجلس الأمن وكانت هذه القرارات تكتفي بأن تكرّر تأكيد دعم مجلس الأمن القويّ "لسلامة لبنان الإقليميّة وسيادته واستقلاله السياسيّ داخل حدوده المعترف بها دوليًّا". وفي القرار ٥٨٧ الصادر عن مجلس الأمن سنة

١٩٨٦ طلب مجلس الأمن "إنهاء كلّ تواجد عسكريّ في جنوب لبنان لا تقبله السلطات اللبنانيّة"، أي ترك الأمر للحكومة اللبنانيّة. أما المطالبة بالانسحابات، فقد جاءت فقط في بعض القرارات المتعلّقة بالهجمات الإسرائيليّة، تطالب إسرائيل بالإنسحاب إلى ما وراء الحدود المعترف بها دوليًا كما في القرار ٤٢٥ الآنف الذكر وغيره والذي – كما ذكرنا – لم تسمح أميركا لمجلس الأمن بوضعه موضع التنفيذ من خلال رفعه مثلاً إلى مستوى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، كما فعلت في بعض القرارات الأخرى المتعلّقة بالشرق الأوسط. وحتى قرار مجلس الأمن رقم ٥٢٠ الصادر في ١٧ أيلول ١٩٨٢ – الذي لطالما اعتبره البعض نداءً لانسحاب جميع القوات الأجنبيّة من لبنان – فإنّه كان موجّهًا إلى إسرائيل بعد الاجتياح، وطالب باحترام سيادة لبنان واستقلاله وسلامة أراضيه على أن تكون تحت سلطة الحكومة اللبنانيّة من خلال الجيش اللبنانيّ في كلّ أنحاء لبنان. وطبعًا تستطيع الحكومة هنا أيضًا، ضمن مبدأ السيادة، أن تطلب مساعدة جيوش أُخرى لحفظ الأمن والنظام.

أما القرار ١٥٥٩ الصادر في ٢ أيلول ٢٠٠٤ الذي دعمته أميركا بشكل قويّ، فإنّه لا يترك حتى للحكومة اللبنانيّة الخيار بإبقاء الجيوش الأجنبيّة على أراضيها، إذ أنّ مجلس الأمن في هذا القرار "يطالب جميع القوات الأجنبية المتبقية بالانسحاب من لبنان". وتوالت بعد هذا قرارات مجلس الأمن كما هو معروف، ومنها ما هو تحت الفصل السابع، وأصبح لبنان الدولة التي صدر بشأنها أكبر عدد من قرارات مجلس الأمن في السنتين الأخيرتين ولا يمضي يوم دون أن يكون هناك اجتماعات لدولٍ كبرى، وفي مقدّمها الولايات المتحدة، حول لبنان.

بدأ التغيّر المذكور في الموقف الأميركيّ بعد حادثة ١١ أيلول ٢٠٠١ وتكثّف بعد غزو العراق سنة ٢٠٠٣. وتزامن هذا التغيّر مع الاستلام الفعليّ للسياسة الخارجيّة الأميركيّة من قِبَل مجموعة المحافظين الجدد التي أحاطت بالرئيس جورج بوش الإبن، متظلّلة تحت راية أقوى شخصين في الإدارة الأميركيّة في حينه – نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رمسفيلد.

أدخل المحافظون الجدد ممارسات متجدّدة على السياسة الأميركيّة عامّةً وعلى سياستها في الشرق الأوسط خاصّةً، مثلاً:

– فكرة الأحاديّة، أي أنّ أميركا الدولة العظمى الوحيدة في العالم لا تحتاج إلى حلفاء دائمين ("كأوروبا القديمة" كما وصف رمسفيلد الحلفاء الأوروبيين التقليديّين) أو إلى الأمم المتحدة (التي نعاها ريتشارد بيرل، أحد قياديّيهم، في مقال بعنوان "الحمد لله على وفاة الأمم المتحدة") بل تتحالف في كلّ مواجهة مع مجموعة الدول الراغبة في ذلك (Coalition of the Willing).

– فكرة الحرب الإستباقيّة، خاصّةً في محاربة الإرهاب قبل وصوله إلى أميركا.

– فكرة الإستثنائيّة إذ أنّ الضربة الإستباقيّة هي من صلاحيّة أميركا فقط، لأنّها الدولة العظمى الوحيدة وإلاّ انتشرت الفوضى في العالم.

إلاّ أنّ هذه الممارسات المتجدّدة تبقى تكتيكيّة وليست استراتيجيّة كحماية إسرائيل وحماية النفط، الثابتين الذين أبقاهما المحافظون الجدد على حالهما، مع التشديد على حماية إسرائيل، وإضافة بند نشر الديمقراطيّة في العالم، ولو بالقوّة.

وكان للمحافظين الجدد، بمساندة منظمة أيباك واليمين المسيحيّ، اليد الطولى في جرّ الولايات المتحدة إلى الحرب في العراق، ومن ثمّ غرق الولايات المتحدة في الرمال المتحرّكة العراقيّة، مما أعطى زخمًا كبيرًا لتجمّع يضمّ إيران وسوريا وحزب الله وحماس، تعتبره أميركا خطرًا محدقًا على ثابتيها في المنطقة، خاصّةً بعد أن بدأت تشكّ بأنّ إيران تريد أن تصبح قوّة نوويّة. ويدخل في سياق هذه المواجهة قول مرشد الجمهوريّة في إيران آية الله علي خامنئي بأن إيران ستنتصر على

أميركا في لبنان، وكذلك التهديد بضرب إيران عسكريًّا من قِبَل الولايات المتحدة. المهمّ في الأمر هنا هو أنّ هذه المواجهة، أعادت لبنان إلى واجهة الإهتمامات الأميركيّة الأوروبيّة، بل وضعته في قلب تلك المواجهة وتداعياتها.

ولعلّ عمليّة السلام العربيّ – الإسرائيليّ التي أطلقتها الولايات المتحدة مؤخرًا، كان لها أيضًا تأثيرها على اهتمام الولايات المتحدة بلبنان والمنطقة. والرئيس بوش ووزيرة خارجيّته كونداليسا رايس يعلمان بأنّ التاريخ سيسجّل بأنّ أوّل هجومٍ إرهابيٍّ كبير على الولايات المتحدة، حصل في عهدهما في أيلول ٢٠٠١، وأنّهما شنّا حربين لم يتمّ حسمهما، وأنّهما لذلك بحاجة لإنجاز كبير يساعد على تغيير صورتهما تجاه التاريخ، وليس هناك أيّ إنجاز سيساعد في ذلك، أكثر من إنجاز سلام بين العرب وإسرائيل، أو على الأقلّ بين الفلسطينيّين والاسرائيليّين، يكون بداية عمليّة سلام شاملة في المنطقة.

وهكذا دخل لبنان في صميم الصراع بين التحالف الإيرانيّ والتحالف الأميركيّ (إذا صحّ التعبيران)، وأصبح عرضة للتجاذب بين الفريقين، يريد الأوّل أن يدخله في تحالفه ويحاول الثاني صدّه وحرمانه من ذلك. ودخلت تداعيات هذا الصراع في قلب السياسة الداخليّة اللبنانيّة، ممّا جعل التوافق بين الفريقين في لبنان مرهونًا بالاتفاق بين الفريقين.

ماذا بعد؟

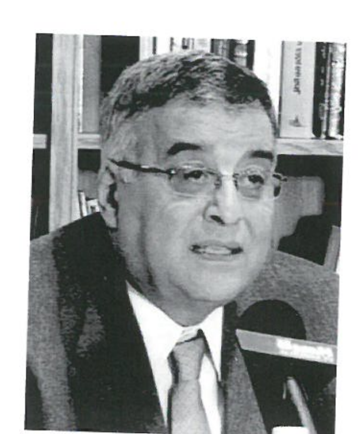
ماذا ينتظر لبنان في المستقبل "المنظور"؟ الجواب على هذا السؤال يتوقّف على مدى تفاؤل أو تشاؤم المجيب عليه. ففي الحدّ الأقصى من التفاؤل، يقع السيناريو القائل بأنّ عمليّة السلام التي بدأت مؤخّرًا ستنجح، وتوصل المنطقة إلى سلام شامل، وأنّ الصراع بين التحالف الأميركيّ والتحالف الإيرانيّ سينتهي كما انتهت مؤخّرًا المواجهة بين أميركا وكوريا الشماليّة، أي بتفاهم حول المسألة النوويّة وفتح باب التعاون الإقتصاديّ بين الفريقين بشكل واسع. وإذا حصل كلّ ذلك، فإنّه بلا شك سينعكس إيجابًا على التوافق اللبنانيّ ومن ثمّ على الاستقرار في لبنان، وسيحقّق له الأمن ويدعم نموّه الاقتصاديّ.

أما في الحدّ الأقصى من التشاؤم، فهناك سيناريو يقول بأنّ عمليّة السلام ستتعثّر وتذهب الأمور إلى الأسوأ في هذا المجال، وأنّ هجومًا أميركيًّا إسرائيليًّا على إيران سيتحقّق، وسيشعل حربًا بين الفريقين، يمتدّ أقلّه إلى لبنان، ممّا سيشكّل كارثة أمنيّة واقتصاديّة له لن يخرج منها بسرعة أو بسهولة.

ولعلّ أصعب ما في الأمر سياسيًّا هو أنّ لبنان يتأثّر بهذه العوامل الخارجيّة ولا يؤثّر فيها، فهو لا يستطيع أن يؤثّر في عمليّة السلام القائمة حاليًّا أو في تغيير مسار الصراع الأميركيّ الإيرانيّ، ولكنّ أمنه واستقراره واقتصاده ورفاهه كلّهم يتأثّرون بشكل كبير بهذه العوامل الخارجيّة.

السؤال المتبقّي هو: هل يستطيع لبنان بقياداته أن يحيّد نفسه ليس من القضايا الإقليميّة بل من تداعيات الصراعات الخارجيّة؟ هل يستطيع مثلاً أن يحيّد الاقتصاد من هذه الصراعات ويقوم بما يطلبه الإنقاذ الإقتصادي بصرف النظر عن الخلافات السياسيّة المرتبطة بالصراعات الإقليميّة والدوليّة؟ هل أنّ الإصلاح الإقتصاديّ والخصخصة واستغلال نتائج باريس ٣ مثلاً، من الممكن القيام بها رغم الخلافات الدوليّة والإقليميّة، أم أنّ هذه العمليّات التي لها التأثير الأكبر على حالة الناس المعيشيّة يجب أن تنتظر حلّ تلك الخلافات؟ هل تستطيع هذه القيادات أن تجنّب لبنان الحرب إذا ما اندلعت هذه الحرب بين إسرائيل وإيران مثلاً؟

بمعنى آخر، هل باستطاعة القيادات أن تتوصل إلى حدّ أدنى من التوافق يسمح باستغلال هذا الهامش الصغير من التحرّك لتخفيف التداعيات الأمنيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة للخلافات الدوليّة على لبنان إلى أن تُحَلّ هذه الخلافات بشكل أو بآخر؟ على هذا المفترق برأيي يقف لبنان اليوم، ومن هنا يأتي الاهتمام الدوليّ غير المسبوق بهذا البلد الصغير.



السفير عبدالله بوحبيب
مدير عامّ مركز عصام فارس للشؤون اللبنانيّة ونائب رئيس الرابطة المارونيّة. عمل في دائرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في البنك الدوليّ قبل وبعد تولّيه سفارة لبنان الى الولايات المتحدة بين عامي ١٩٨٣ و١٩٩٠. في لبنان، شغل منصب مستشار الشؤون الدوليّة لدولة نائب رئيس مجلس الوزراء عصام فارس. حائز دكتوراه في الإقتصاد من جامعة ڤاندربيلت الأميركيّة. له مؤلفات ومقالات عديدة في الشؤون اللبنانيّة.

"السلام في لبنان مفتاح الاستقرار الآن وفي المستقبل في منطقة الشرق الأوسط. يجب أن لا نسمح للمجرمين الدوليّين والسفّاكين بأن يقوّضوا السلام في لبنان. الصراع من أجل السلام لا يتجزّأ. لا يمكننا أن نختار أين ندعم الحريّة. بإمكاننا فقط أن نقرّر كيفيّة الدفاع عنها. إذا فُقِدَت الحريّة في مكان ما، جميعنا يخسر. وإذا اطمأنّ الغير إلى أنّ باستطاعتهم تخويفنا وترهيبنا في لبنان، سيصبحون أقوى في مكان آخر. وإذا انتهى لبنان تحت وطأة استبداد قوى معادية للغرب، فإنّ ذلك لا يهدّد فقط مواقعنا الاستراتيجيّة في شرقي المتوسّط، ولكن أيضًا يهدّد الاستقرار في كلّ منطقة الشرق الأوسط، ومن ضمنها الموارد الكبيرة للجزيرة العربيّة... لن يستطيع الإرهاب ترويع الولايات المتحدة."

هذا ما قاله الرئيس رونالد ريغان في ٢٤ تشرين الأول ١٩٨٣ في اليوم التالي للانفجار الذي أدّى إلى مقتل ٢٤١ من المارينز. لكنّ واشنطن سحبت قوات المارينز من لبنان في شتاء ١٩٨٤ تاركة لحلفائها أن يساوموا للحفاظ على وجودهم السياسيّ. ووصف وزير الخارجيّة الأميركيّة جورج شولتز لبنان حينذاك بـ "الطاعون" الذي يجب الحجر عليه. كان الاعتقاد آنذاك بأنّ الإدارة الأميركيّة قادرة على تأمين الحماية الكاملة للبنان. وفي ظل هذا الإعتقاد وقّع على اتّفاق ١٧ أيار مع إسرائيل الذي عارضته سوريا وعارضه لبنانيّون نافذون رغم أنّه نال ثقة مجلس النوّاب. وكتبت بعد ذلك إلى وزارة الخارجيّة اللبنانيّة محلّلاً الانسحاب الأميركيّ من لبنان ما يلي: "اكتشفت واشنطن متأخّرة أنّ مصالحها في لبنان لا تفوق أو لا توازي مصالح سوريا أو إسرائيل، ومن ثمّ إنّ واشنطن غير مستعدّة من أجل تنفيذ سياستها في لبنان أن تدفع بشريًّا وماديًّا الكلفة التي يبدو أنّ سوريا مستعدّة لدفعها لبقاء نفوذها في لبنان".

ما هو الفرق بين الأمس واليوم؟

أوّلاً، ولأنّ السياسة الخارجيّة هي امتداد للسياسة الداخليّة، فإنّ الفارق الأساسيّ هو أنّ الرئيس ريغان كان يحضّر لخوض معركة تجديد ولايته الرئاسية، بينما الرئيس بوش يعيش اليوم العام الأخير من ولايته الثانية. وثانيًا، في عام ١٩٨٤ كان هناك آلاف من المارينز في لبنان بينما لا ينوي الرئيس بوش إرسال أيّة قوّة عسكريّة إلى لبنان. صحيح أنّ الرئيس بوش يدعم حلفاءه في لبنان إلى النهاية من أجل بقائهم في السلطة "ينفّذون القرارات الدوليّة"، لكنّ الظروف السياسيّة والعسكريّة وحتى الماليّة للولايات المتحدة لا تسمح له إرسال أيّة قوّة أميركيّة إلى لبنان لمساعدة حلفائها، كما فعل الرئيس ريغان في أوائل

الثمانينات.

لكن هناك تجربة ثالثة لواشنطن مع لبنان وهي تجربتها الأولى. كان لبنان يواجه عام ١٩٥٨ ثورة داخليّة عندما وقع إنقلاب عسكريّ في العراق أطاح بالملكيّة. لقد خشي الغرب من انضمام العراق إلى الجمهوريّة العربيّة المتحدة فيهدّد ذلك إسرائيل ولبنان والأردن ولاحقًا الخليج العربيّ حيث المصالح الإقتصاديّة للغرب، ولذلك أنزل الأميركيّون المارينز في لبنان وأنزلت بريطانيا قوّاتها في الأردن. ولكنّ قائد الانقلاب العراقيّ عبد الكريم قاسم، بالتفاهم مع الشيوعيّين العراقيّين، تحوّل ضدّ الوحدة مع مصر وسوريا وأصبح الوجود العسكريّ الغربيّ في لبنان والأردن دون جدوى.

ومع اقتراب الاستحقاق الرئاسيّ في لبنان، أوفدت واشنطن وكيل وزارة الخارجيّة في جولة إلى لبنان لتقصّي الحقائق والوقائع. واستخلص روبرت مورفي من تعقيدات الوضع اللبنانيّ أنّه من الصعب لأيّ من الأطراف الانتصار في لبنان (no win situation)، فتوجّه إلى القاهرة واتّفق مع الرئيس جمال عبد الناصر على إسم واحد لرئاسة الجمهوريّة اللبنانيّة: قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب. ولم يمانع الرئيس شمعون في انتخاب اللواء شهاب للرئاسة. لكنّ التفاهم الأميركيّ مع عبد الناصر لم يقتصر على انتخاب الرئيس، إنّما وصل إلى قبول الدولتين بتحييد لبنان أو على الأقل عدم إستعماله ساحة لتصفية الحسابات، مما أفسح المجال للبنان أن يتمتّع بعقد من الاستقرار والرفاهيّة.

وحاول السفير ريتشارد مورفي بعد ثلاثين سنة (١٩٨٨) تكرار ما قام به سلفه فقام بمحاولة مماثلة لإختيار رئيس جديد للجمهوريّة إذ سعى إلى التفاهم على هذا الأمر مع الدولة العربيّة النافذة في لبنان، أي مع سوريا. وأتى من دمشق بإسم واحد: الشيخ مخايل الضاهر. لكن هذه المرة رفضت القيادات المارونيّة السياسيّة والدينيّة "فرض" رئيس عليهم فوقعت الفوضى، واختلط الحابل بالنابل، واجتمع النوّاب في مدينة الطائف السعوديّة واتّفقوا على إصلاحات قلّصت صلاحيّات رئيس الجمهوريّة وتمنّى بعدها الموارنة لو قبلوا بمخايل الضاهر. وجاءت حرب العراق الأولى في صيف ١٩٩٠ وأعطت واشنطن على أثرها دمشق مسؤوليّة توحيد السلطة والأرض في لبنان ودامت الوصاية السورية لغاية نيسان ٢٠٠٥.

في حالتي التدخّل الأميركيّ في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٨ كان على لبنان أن يرضخ لنهج موازين القوى الإقليميّة والدوليّة معًا. هذا النهج اضطرّه عام ١٩٨٣ إلى توقيع إتّفاق مع إسرائيل ثمّ إلى فسخه، وأخيرًا إلى قبول السلام السوريّ في لبنان. وهذه التقلّبات بيّنت إلى أيّ مدى كان لبنان ساحة صراع بين الأقوياء الدوليّين والإقليميّين.

اليوم يتصارع على الأرض اللبنانيّة أفرقاء كثيرون تحت مظلّة أميركيّة وأنظمة عربيّة سنّيّة (وإسرائيل) من جهة وإيران وسوريا والقوى المعادية للطرف الأوّل من جهة ثانية. واشنطن تريد سلطة لبنانيّة تكمل "المسيرة الديمقراطية". أي إنّها تريد السلطة لفريق ١٤ آذار وهذا يعني محاربة النفوذ الإيرانيّ والسوريّ في لبنان من خلال تطبيق قرارات مجلس الأمن الدوليّ وبالأخصّ القرارين ١٥٥٩ و١٧٠١.

في مقابل الموقف الأميركيّ تردّ سوريا بأنّ واشنطن تستعمل لبنان لضرب نظامها بسبب معاداة دمشق للحرب الأميركيّة على العراق ومن ثمّ أصبح لبنان ممرًّا ومقرًّا لأعداء سوريا، ممّا يتعارض مع الأعراف والقوانين اللبنانيّة والتفاهم التاريخيّ بين الدولتين الجارتين. وإيران أيضًا تتّخذ من لبنان ساحة للردّ على واشنطن لمعارضتها تطوير وتنمية برنامجها النوويّ.

بكلام آخر، إنّ لبنان اليوم هو ساحة معركة دوليّة وإقليميّة ليس فيها رابح. إنّها مأساة تصيب جميع اللبنانيّين لأنّ القوى الإقليميّة والدوليّة تريد قتال بعضها البعض إلى آخر إنسان لبنانيّ، فإلى أين تصل المعركة المفتوحة اليوم؟ هل تنتهي إلى حلّ مثلّث: أميركيّ- عربيّ- لبنانيّ على طريقة ١٩٥٨ يفتح المجال أمام نهوض لبنان وتقدّمه كما كان الأمر خلال المرحلة الشهابيّة؟ أم هل تنتهي المرحلة الراهنة كما كان الأمر العام ١٩٨٨ إلى الفوضى؟

لأنّ الولايات المتحدة هي قائدة العالم الحرّ قبل أن تصبح قيادتها للعالم أحاديّة، ولأنّ إدارة الرئيس الحاليّ جورج بوش اعتبرت الديمقراطيّة أساسًا لسياستها الشرق أوسطيّة، فهي تستطيع أن تساعد لبنان على استعادة وحدته وسيادته واستقلاله إذا تفهّمت مشاكله وقبلت بديمقراطيّته الفريدة كما فعلت العام ١٩٥٨. فلبنان كما جاء في مقدمة الدستور "جمهوريّة ديمقراطيّة برلمانيّة تقوم على احترام الحرّيّات العامّة وفي طليعتها حرّيّة الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعيّة والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمييز أو تفضيل". كذلك أشارت المقدّمة بأنه "لا شرعية لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك". بناء عليه، إنّ الأفكار والمقترحات التالية قد تساعد على تعزيز العلاقات الأميركيّة مع لبنان واللبنانيّين:

١- إنّ دعم الرئيس جورج بوش لبنان لإستعادة سيادته وإستقلاله في ربيع ٢٠٠٥ كان عملاً مشكورًا ومخالفًا لسياسات إدارات أميركيّة سابقة أعطت سوريا وإسرائيل الضوء الأصفر في تعاملها مع لبنان. أتمنّى أن يعمل اللبنانيّون لأن يصبح هذا الموقف للرئيس بوش سياسة أميركيّة ثابتة تجاه لبنان.

٢- من الضروري أن تحترم الولايات المتحدة الخصوصيّات والمسلّمات اللبنانيّة الداخليّة والخارجيّة، ومن المسلّمات الداخليّة "العيش المشترك". إنّ معاداة واشنطن ومقاطعة أيّ من المجموعات المذهبيّة أوالطائفيّة أوالإثنيّة اللبنانيّة ينعكس سلبًا على العلاقات بين هذه المجموعات المختلفة وتغلّب نظرة لبنان الساحة، ساحة لحروب الآخرين على أرضه وعلى مفهوم لبنان الرسالة والعيش المشترك. هكذا سياسة غير مضمونة النتائج ومدمّرة للبنان واللبنانيّين.

٣- المسلّمات الخارجيّة، منها ما يتعلّق بالعلاقات "الأخويّة" بين لبنان والدول العربيّة. إنّ القوانين والأعراف المرعيّة والحكمة السياسيّة تقضي بأن لا تُستَعمل أرض لبنان ومناخ الحرّيّة في ربوعه لمحاربة الأنظمة العربيّة. إنّ الإخلال بهذا التفاهم يحمل هذه الدول على التدخّل في شؤون لبنان الداخليّة، وعلى نحو يعطّل توطيد نظامه الديمقراطيّ واستقراره الإقتصاديّ.

٤- إنّ وحدة الأرض أساسيّة لوحدة لبنان. لذلك فإنّ استعادة لبنان سيادته على مزارع شبعا وعلى موارده المائية، بالإضافة إلى ترسيم حدوده الدوليّة ضروريّة لوحدة دولته وفعاليّتها على كافة الأراضي اللبنانيّة. وهنا أيضًا تستطيع الولايات المتحدة أن تساعد لبنان.

٥- هناك وجود محترم وكبير للبنانيّين في الولايات المتحدة وبإمكان هؤلاء المساهمة الفعّالة في توثيق العلاقة اللبنانيّة الأميركيّة. ولكن ويا للأسف فإنّ قسمًا كبيرًا من اللبنانيّين يأتي أميركا حاملاً معه مشاكل لبنان الأليمة وأحقادًا صغيرة تصبّ كلّها عند المسؤولين الأميركيّين فتلغي بعضها البعض ولا تفيد أصحابها وتؤذي لبنان. لذلك، من الأفضل للبنانيّين أن يجتمعوا حول "جوامع مشتركة" تصنع للبنان "لوبي" فاعلاً في واشنطن بإستطاعته أن ينافس غيره من اللوبيات الإقليميّة. إنّ قيام مجموعة لبنانيّة بإنشاء "لوبي" فاعل يعمل لخدمة القضايا المشتركة للبلدين يعزّز مكانة لبنان العربيّة والدوليّة.

٦- لبنان هو البلد الوحيد في العالم حيث يتساوى فيه المسيحيّون والمسلمون قانونيًّا وحياتيًّا وديموغرافيًّا بالحقوق والواجبات، وقد كرّمه قداسة البابا بدعوة اللبنانيّين إلى التعايش الفعليّ بين الإسلام والمسيحيّة وجعل لبنان بلد "الرسالة". وتتوفّر فيه الشروط الإنسانيّة الملائمة للتحوّل إلى نموذج عالميّ مشعّ للتعايش بين ملياري مسيحيّ وملياري مسلم على سطح الكرة الأرضيّة. وبمقدار ما يترسّخ هذا النموذج تترسخ معه فكرة التعايش، وبمقدار ما يتراجع ويعاني من الإضطراب والتفكّك، تتراجع هذه الفكرة لبنانيًّا وإقليميًّا ودوليًّا.

إنّ تقوية وتنشيط الوجود الثقافيّ والتعليميّ للولايات المتحدة في لبنان سوف يساهم في ترسيخ دوره كنموذج إنسانيّ

خاصّةً في منطقة الشرق الأوسط، وتنمية دوره كمركز للتبادل الحضاريّ بين الشرق والغرب وتعزيز مكانته كمشتل خصب للتفاعل بين العرب والإسلام من جهة، والغرب والمسيحيّة من جهة أخرى. إنّ بيروت هي الأكثر قدرة بين عواصم العالم على أن توصل إلى العالمين العربيّ والإسلاميّ ما يلزمهما من الحضارة الغربيّة والعادات والتكنولوجيا الأميركيّة. ولبنان هو الأكثر تأهيلاً لأن يعطي الغرب، وخاصّةً الولايات المتحدة، فهمًا وتفهّمًا للحضارتين العربيّة والإسلاميّة. لقد حافظ لبنان منذ نشأته وفي مراحل اجتاحت خلالها الأنظمة المطلقة الدول النامية. المطلوب اليوم دعم استمرار لبنان في تأدية دوره كـ"رسالة" خلاّقة للتعايش بين المسيحيّين والمسلمين، وبين المسيحيّة والإسلام.



السفير سيمون كرم

محام في الاستئناف وناشط سياسي. عمل سابقًا سفيرًا للبنان في واشنطن بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ ومحافظًا للبقاع ومحافظًا لبيروت بالوكالة. مجاز في الحقوق من جامعة القدّيس يوسف في بيروت.

يحتلّ لبنان تقليديًّا موقعًا متواضعًا في حساب المصالح الأميركيّة في منطقة الشرق الأوسط، ولكنّ البلد الصغير ينجح دائمًا في إثارة إهتمام كبير في العاصمة الأميركيّة. الإهتمام الأميركيّ بلبنان غالبًا ما يتخطّى الوقائع اللبنانيّة ومصالح الدولة اللبنانيّة، ليعبّر عن مصالح محدّدة، في حقبة معيّنة، للدولة العظمى في الشرق الأوسط.

دعمت الولايات المتحدة مبدأ الإستقلال اللبنانيّ منذ نشوء هذا الإستقلال في بداية الأربعينات من القرن العشرين وحتى نهاية الستّينات، عندما بدأ تداعي أركان الدولة اللبنانيّة، مع توقيع اتّفاق القاهرة بين الحكومة اللبنانيّة ومنظّمات الفدائيّين الفلسطينيّين. منذ هذا التاريخ، جرى تعديل السياسة الأميركيّة لصالح دعم الاستقرار في لبنان على حساب دعم استقلال الدولة، التي أجبرت منذ ذلك التاريخ على التخلّي التدريجيّ ثمّ النهائيّ عن سيادتها الوطنيّة.

ترافق الدعم الأميركيّ للاستقرار مع مناهضة قوى فاعلة في لبنان، نظرت إليها واشنطن كعامل عدم إستقرار، فضلاً عن تضارب المصالح معها بما يتعدّى الإطار اللبنانيّ. هذا ينطبق على منظّمة التحرير الفلسطينيّة حتى ١٩٨٢، وعلى حزب الله منذ ذلك التاريخ.

لكن السياسة الأميركيّة أيّدت الوجود السوريّ في لبنان من زاوية النظر الى الدور السوريّ كعامل استقرار في مرحلة الحرب اللبنانيّة. ولم تعدّل واشنطن نظرتها للدور السوريّ حتى عندما تحوّل إلى وصاية ثقيلة أوشكت على تقويض أركان الكيان اللبنانيّ، بعد أن نجح السوريّون من خلال وجودهم الطويل الأمد في تجويف مؤسّسات الدولة. كان للدولة العظمى اعتباراتها في هذه السياسة وأهمّها عمليّة السلام بعد إطلاقها في مؤتمر مدريد. ثم استمرّت هذه السياسة الأميركيّة حتى صدور القرار ١٥٥٩.

لاقت الولايات المتحدة، ومعها المجتمع الدوليّ، "ثورة الأرز" التي نجح اللبنانيّون عبرها بإنهاء الوصاية السوريّة على بلادهم، بسلسلة من القرارات الدوليّة، كان القاسم المشترك بينها بناء مرتكزات جديدة لقيام دولة لبنانيّة مستقلّة. هذه القرارات تماهت من جهة مع جوهر اتّفاق الطائف الذي يعبّر نسبيًّا عن توافق داخليّ، وجاءت بأجوبة على التحدّيات المطروحة بوجه الدولة اللبنانيّة الهشّة في مرحلة انتهاء الوصاية السوريّة.

وهكذا، فإنّ سلسلة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدوليّ دعمًا للبنان منذ ٢٠٠٥ تتعدّى معالجة معضلات آنيّة: سلسلة الاغتيالات وإحقاق العدالة عبر المحكمة الدوليّة، حرب تمّوز وضرورة وضع حدّ لها واحتواء الوضع في الجنوب على أسس جديدة، العلاقات مع سوريا وضرورة تطبيعها على أساس القانون الدوليّ والعلاقات الدبلوماسيّة.

فيما يتعدّى هذه المواضيع الحيويّة هناك بُعد آخر يشكّل قاسمًا مشتركًا بين هذه القرارات، وما يمكن أن يصدر في

المستقبل عن مجلس الأمن، هو إعادة إرساء دعائم دولة أرادها اللبنانيّون في سوادهم الأعظم دولة مستقلّة من خلال انتفاضتهم التاريخيّة، ولكنّ تداعي مقوّماتها خلال أكثر من ربع قرن، مُضافًا إليه حدّة الصراع القائم في المنطقة، يجعل قيامها بجهود اللبنانيّين وحدهم مسألة تختزن صعوبات جمّة.

إنّ تعزيز العلاقات اللبنانيّة مع الولايات المتحدة يشكّل بديهيًّا مصلحة لبنانيّة. والواقع أنّ الدعم الأميركيّ كما يتلقّاه لبنان عبر الأمم المتّحدة هو الأكثر ملاءمة للبلد الصغير، لأنّ ما تضمّنه آليّة اتّخاذ القرار داخل مجلس الأمن من دور رئيسيّ لواشنطن مُضافًا إليه توازن بين مختلف الدول والمحاور الدوليّة والعربيّة، يجعل هذا الدعم أقرب للتعبير عن، وللقبول من قبل، مصالح داخليّة متناقضة، كما هي حال الصراع السياسيّ الآن. ولعلّ القرار ١٧٠١، في آليّة مناقشة صدوره، ثمّ في تبلور القبول الداخليّ به يشكّل خير تعبير عن هذا الواقع السياسيّ.

ثمّ هناك مسألة أخرى ساهمت في تجديد النظرة الأميركيّة نسبيًّا الى لبنان، وبالتالي ارتفاع الإهتمام الأميركيّ به، وهذه نظرة سياسيّة تقع في المدى المتوسّط، وربّما البعيد.

يبدو أنه اتّضح منذ زمن لدوائر صنع القرار أنّ النظام الإقليميّ الذي ارتكزت إليه مصالح الدولة العظمى دخل مرحلة التآكل المؤدّي إلى الانحلال. المعالم الأساسيّة لهذا التداعي من وجهة النظر الأميركيّة تدرّجت كما يلي:

- دول مجلس التعاون ومعها مصر والأردن أحجمت عن دعم الفلسطينيّين في عمليّة التسوية عندما طلب ياسر عرفات قبيل كامب دايفد الثانية دعمًا مباشرًا وواضحًا لحلّ لا يختلف كثيرًا عن ما هو مطروح على طاولة أنابوليس. هذا الموقف تمخّض عن الانتفاضة الفلسطينيّة الثانية، وصعود الأصوليّة في المجتمع الفلسطينيّ وسائر المجتمعات العربيّة، وتعفّن سياسيّ أنتج تدهورًا سياسيًّا في كلّ دول المنطقة.
- سوريا فشلت في قيادة عمليّة التسوية بعد مدريد رغم تسليم عربيّ ودوليّ لها بهذه القيادة، وفي إنهاء النزاع مع إسرائيل حول هضبة الجولان، وإرساء تفاهم مع أميركا حول دورها الإقليميّ. ثمّ رفضت الخروج من لبنان وأطاحت بالتفاهم العربيّ معها في هذا الصدد، حتّى في صياغته المعدّلة والمخفّفة، وراح تحالفها مع إيران يزداد رسوخًا ومعه دعمها حالة حزب الله، مع كلّ النتائج السلبيّة على علاقاتها العربيّة والدوليّة.
- العراق بعد حرب الخليج الثانية التي انتهت بطرده من الكويت، دخل مرحلة قمع داخليّ دمويّ لا يُطاق بالمقاييس الدوليّة فيما هو تحت نظام عقوبات الأمم المتحدة، ثمّ تحوّل إلى حالة عدائيّة لكلّ جيرانه الذين أصبحوا بحاجة إلى حماية دائمة من النظام الحاكم فيه.

القاسم المشترك الذي اعتمدته كلّ هذه الدول التي تشكّل السواد الأعظم للنظام العربيّ تغطية لتعثّر سياساتها الإقليميّة تمثّل، من وجهة نظر أميركيّة أيضًا، في دعم الحركات الإحيائيّة الإسلاميّة وتركها تتحوّل الى أصوليّات جهاديّة، وتصديرها إلى الخارج، أيّ خارج ملائم أو حتّى متاح، بشرط أن تجاهد هذه الأصوليّات خارج بلد المنشأ إذا صحّ التعبير.

هذا الواقع العربيّ الذي استقرّ على هذه الحال لأكثر من عقد من الزمن، يبدو أنّه أطلق آنذاك في واشنطن بداية مراجعة لمدى مساهمة أنظمة أساسيّة في التكوين الفعلي للإستقرار الإقليميّ، ومدى الحكمة في استمرار اعتماد هذه النظم ركائز للمصلحة الأميركيّة في هذه المنطقة، وذلك قبل هجوم "القاعدة" على قلب أميركا في صيف ٢٠٠١.

لبنان الرازح آنذاك تحت الوصاية السورية العاملة بمنهجيّة على تفكيك أوصال الدولة، وإنتاج مختلف أنواع الأصوليّات الجهاديّة لاستخدامها أدوات في خدمة سياسة دمشق، لم يحتلّ مكانًا بارزًا في هذه المراجعة، سوى من زاوية الملاحظة أنّ واقعه هذا أصبح مسدود الأفق.

لقد اقتضى حدث بحجم هجوم "القاعدة" على الأرض والرموز الأميركيّة لإطلاق التغيير الكبير الذي كان مدار بحث واختمار منذ فترة طويلة نسبيًّا في مراكز الأبحاث والكونغرس والخارجيّة ومجلس الأمن القوميّ. ورغم التعثّر الذي يواجهه راهنًا هذا التغيير تحديدًا في العراق، فإنّ هذا الواقع لا يلغي المواقف الرئيسيّة التي حدّدها الرئيس الأميركيّ الحاليّ في خطابات رئيسية منها أول الخطاب عن "حالة الإتّحاد" بعد التاسع من أيلول ٢٠٠١، عندما اتّخذ موقف أطلق المراجعة الكبرى لسياسة بلاده، المرتكزة على دعم استقرار دول المنطقة واستقرار أنظمة الحكم القائمة فيها منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية. هذه المواقف لا تزال تشكّل المحاور الرئيسة لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وهي غير مرشحة للإلغاء لأنّ منطلقاتها مرسومة في الوقائع المحلّيّة القائمة وقراءة واشنطن لمصالحها على ضوء هذه الوقائع.

لبنان اكتسب أهمّيّة نسبيّة مع حدوث هذه المتغيرات لأنّ أفق التغيير الذي أصبحت واشنطن تدعو له بعد ١١ أيلول ٢٠٠١، مكتوبة ملامحه وحدوده على حدّ سواء في واقع لبنان الاجتماعيّ والسياسيّ. المجتمعات العربيّة أصبحت مدعوّة بموجب "عقيدة بوش" الى أن تنفض عن كاهلها وطأة الأنظمة الديكتاتوريّة الحاكمة، وأن تعتنق الديمقراطيّة القائمة على حكم الأكثريّة وحفظ حقوق الأقليّة وتداول السلطة، والاعتراف بالآخر المختلف دينيًّا وثقافيًّا، وإقرار حقوق الإنسان الطبيعيّة وعلى رأسها حقوق المرأة، واعتماد التعليم الحرّ والحديث، وترك الحرّيّة لحركة الأفراد والأفكار والسلع. هذه المجتمعات المدعوّة لإجراء هذا الإصلاح السياسيّ والإجتماعيّ الكبير ليست أحاديّة لجهة التركيبة الاجتماعيّة، بل هي تتماثل مع المجتمع اللبنانيّ لجهة الهويّة المركّبة والتنوّع الدينيّ والطائفيّ والمذهبيّ، بالإضافة الى التعدّد الإتنيّ والقبليّ الواسع. وينطبق هذا الوصف على عرب الشمال كما ينطبق على عرب الجنوب.

هذا الاستيعاب الذي كان بعيدًا ونظريًّا إلى حدّ ما في واشنطن لواقع البلدان العربيّة أثبتته الوقائع العراقيّة، حيث تبيّن للقائمين على السياسة الأميركيّة والمخطّطين "للشرق الأوسط الجديد" أنّ التغيير المبتغى والمانع لاستشراء الأصوليّات ينبغي أن يمرّ عبر هذه الثنايا الاجتماعيّة ويعترف بها ويحفظ لها أدوارها ومتطلّباتها. ومثلما أصبح واضحًا وبسرعة، أنّ العراق الحاليّ يشبه لبنان في حقبة تفجّره، اتّضح أيضًا أنّ إطفاء جذوة النزاع الأهليّ هناك يمرّ باعتماد ما يشبه الصيغة اللبنانيّة، وأنّ أيّ تغيير في أيّ بلد عربيّ من شأنه أن يتكشّف عن واقع مشابه. أما التعثّر في تطبيق السياسات المندرجة تحت تسمية "الشرق الأوسط الجديد" فمردّه اعتماد إيران استراتيجيّة قائمة على ملاقاة التغيير ودعمه داخل البلدان العربيّة من جهة، ودعم استمرار الصراع مع إسرائيل من جهة ثانية، وعلى تفعيل الشيعة العرب سياسيًّا وعسكريًّا عند الإمكان كقوى حاملة لهذين الشعارين.

هذه السياسة الإيرانيّة تحوّلت منذ انتخاب الرئيس أحمدي نجاد إلى ما يعادل الموجة الثانية "لتصدير الثورة" منذ قيامها سنة ١٩٧٩، وهي أطلقت في طول العالم الإسلاميّ وعرضه صراعًا مذهبيًّا لم يشهده هذا العالم منذ قرون. وهكذا تغيّرت النظرة إلى لبنان من كونه دولة مستحيلة بحاجة إلى ضبط من خارجها، فأصبح يمثّل إلى حدّ معقول ما تستطيع المجتمعات العربيّة تحقيقه على مستوى التماسك الاجتماعيّ والحكم الذاتيّ القريب من الديمقراطيّة في ظلّ كل هذه التعقيدات.

مثال لبنان إذًا أتيح لتجربته أن تستمرّ هو لدولة أقلّ قوة، وربّما ضعيفة، ولكن قادرة على التعاطي مع نبض المجتمعات بسبل السياسة الواقعيّة، السياسة بمفهومها العاديّ، والتي تختلف عن القبضة الحديد في الداخل، وتحويل المجتمع إلى حالة أصوليّة برسم التصدير للجهاد في الخارج ضدّ الولايات المتحدة وإسرائيل كسبيل وحيد للمحافظة على الديكتاتوريّة الحاكمة.

استنادًا الى هذه المتغيّرات المعقدة خرجت السياسة الأميركية من مسألة دعم الاستقرار، أي دعم استمرار ما آلت

إليه الوصاية السوريّة على لبنان، دون أن تتمكّن بالكامل من العودة إلى سياسة دعم استقلال الدولة اللبنانيّة، نتيجة تداخل العوامل الإقليميّة والداخلية. واقع الأحوال اللبنانيّة كما تكشّفت منذ ربيع ٢٠٠٥ هو أنّه رغم القرارات الداعمة التي صدرت عن مجلس الأمن بدفع رئيسيّ من الولايات المتحدة في كلّ مرّة، لم تقم بعد المرتكزات لهذه الدولة التي تقوّضت إبتداءً من ستّينات القرن العشرين. فالواقع الداخليّ يكشف للعين المجرّدة الجرح النازف في النسيج الداخليّ الذي لا يزال غائرا بنتيجة الطبيعة الداخليّة للحرب اللبنانيّة.

إحدى النتائج المفارقة في السياسة الداخليّة منذ ربيع ٢٠٠٥، أنّ التحالف السياسيّ والشعبيّ الواسع الذي أطلق "ثورة الأرز" تشلّع وأصبح فرقًا سياسيّة متعادية. هذا في الوقت الذي صمدت فيه وحدة الجيش وترسّخت رغم الموقف الغامض الذي التزمته المؤسسة العسكريّة منذ ذلك التاريخ في لحظات بالغة الحساسيّة، وربّما بسبب هذا الغموض. هذه الوحدة تستأهل الدعم من قبل الولايات المتحدة، بالعتاد والسلاح وما يتطلبه بناء الجيوش الحديثة. فالجيش يشكّل الآن إحدى الدعائم المستعادة لبناء استقلال الدولة.

الآن، وبعد تأخير غير مبرّر، تعود الولايات المتحدة إلى دفع عمليّة التسوية في المنطقة إلى الأمام. يأتي هذا الدفع في ظروف غير ملائمة لجهة استنزاف الطاقة السياسيّة في العراق واقتراب ولاية الرئيس من نهايتها، ووسط معارضة من إيران وحلفائها في المشرق العربيّ متمثّلة بسوريا كدولة وبمنظّمات سياسيّة وعسكريّة تتمتع بقواعد شعبيّة قوية. هذا التحالف معنيّ حتى إشعار آخر باستمرار الصراع مع إسرائيل وليس إنهائه. لبنان الذي دفع ثمنا باهظًا في صيف ٢٠٠٦ نتيجة قرار الحرب الذي اتّخذته قيادة هذا التحالف في طهران، يستمرّ اليوم في دفع أثمان إضافيّة عبر الفراغ الدستوريّ الذي سوف يؤدّي إلى انحلال مؤسّسات الدولة.

أمام هذا التحدي يجد لبنان نفسه في هذه اللحظة الإقليميّة الحرجة بأمسّ الحاجة إلى قرار صادر عن مجلس الأمن يكمّل القرار ١٧٠١، لجهة استكمال عناصر الأمان النسبيّ الذي وفّره للبلاد، وضرورة حمايتها إزاء تفاقم الصراع الإقليميّ وما يمكن أن يتمخّض عنه من تفجّرات في المستقبل القريب والمتوسّط. هذا عمومًا ما يمكن تصوّره في مجرى العلاقة اللبنانيّة – الأميركيّة وما يمكن المطالبة به في مجال تعزيز العلاقات بين البلد الصغير والقوة العظمى:

- استمرار الدعم للقرارات الدوليّة القائمة والعمل على تطبيقها.
- الإنخراط في بناء الجيش.
- وقرار دولي جديد يوسّع انتتشار القوّة الدوليّة الى سائر الحدود.

ولكنّ المفاصل التي تتحرّك من ضمنها سياسة الولايات المتحدة في لبنان، تشبه غرفة المرايا، حيث تنعكس الصور والظلال للوقائع الأكبر التي تحكم علاقة الولايات المتحدة بدول الشرق الأوسط وشعوبه.

التغطية الصحفيّة

شكر وتقدير

يشكر **مركز عصام فارس للشؤون اللبنانيّة** وسائل الإعلام اللبنانيّة والعربيّة لتغطيتها للحلقات الثلاث من ندوة **العلاقات اللبنانيّة – الأميركيّة**؛ نرفق فيما يلي المواقع الإلكترونيّة لوسائل إعلام ساهمت في التغطية، كما نوجّه شكرًا خاصًّا لقناة "الجزيرة مباشر" على نقل كامل وقائع الحلقة الثانية من الندوة، ولقناة الحرّة التلفزيونيّة على تغطية الحلقة الثالثة.

المواقع الإلكترونيّة

صحيفة النهار	http://www.annahar.com
صحيفة الأخبار	http://www.al-akhbar.com
صحيفة الأنوار	http://www.alanwar.com
صحيفة السفير	http://www.assafir.com
صحيفة اللواء	http://www.aliwaa.com
صحيفة البيرق	http://www.albayrakonline.com
صحيفة الديار	http://www.journaladdiyar.com
صحيفة المستقبل	http://www.almustaqbal.com
صحيفة الشرق	http://www.elshark.com
مجلة الدبّور	http://www.addabbour.com
تلفزيون الجزيرة	http://www.aljazeera.net
تلفزيون الحرّة	http://www.alhurra.com

الحلقة الأولى: العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة بالمنظار الأميركي

أوتاواي وبانرمان حللا "ثوابت العلاقات الأميركيّة"	النهار	عدد رقم ٢٣١٦٨ تاريخ الجمعة ٢ تشرين الثاني ٢٠٠٧
العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة ندوة في "مركز عصام فارس"	الأخبار	عدد رقم ٣٦٩ تاريخ الجمعة ٢ تشرين الثاني ٢٠٠٧
مركز عصام فارس ينظم الحلقة الأولى من ندوة "العلاقات اللبنانيّة الأميركيّة"	الأنوار	عدد رقم ١٦٦٢٥ تاريخ الجمعة ٢ تشرين الثاني ٢٠٠٧
مركز عصام فارس للشؤون اللبنانيّة عقد الحلقة الأولى من "العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة"	اللواء	عدد رقم ١٢١٣٠ تاريخ الجمعة ٢ تشرين الثاني ٢٠٠٧
ثوابت العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة ومتغيّراتها تناقشها ندوة نظمها مركز عصام فارس	السفير	عدد رقم ١٠٨٤١ تاريخ الجمعة ٢ تشرين الثاني ٢٠٠٧
بين المخر والنحر عصام فارس يعولم لبنان حضاريًا	[illegible]	عدد رقم ٢٩٥٤ تاريخ الجمعة ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٧
ندوة "العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة" في مركز عصام فارس	الديار	عدد رقم ٦٧٨٧ تاريخ السبت ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٧

الحلقة الثانية: العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة بالمنظار اللبنانيّ

ندوة العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة	السفير	عدد رقم ١٠٨٤٦ تاريخ الخميس ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٧
الحلقة الثانية من ندوة مركز عصام فارس عن العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة	البيرق	عدد رقم ١٩٣٠٧ تاريخ الخميس ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٧
مركز عصام فارس يواصل حلقاته عن العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة	الأنوار	عدد رقم ١٦٦٣١ تاريخ الخميس ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٧
الخازن وملي ومطر في "مركز عصام فارس" حاضروا عن العلاقات اللبنانيّة- الأميركيّة	النهار	عدد رقم ٢٣١٧٤ تاريخ الخميس ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٧
مركز عصام فارس استأنف ندواته	اللواء	عدد رقم ١٢١٣٥ تاريخ الخميس ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٧
العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة في الحلقة الثانية	المستقبل	عدد رقم ٢٧٨٦ تاريخ الخميس ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٧
"بالمنظار اللبناني"... علاقات أميركا بلبنان تدخل وتدخل وتدخل	الأخبار	عدد رقم ٣٧٤ تاريخ الخميس ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٧
العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة في مركز عصام فارس	الديار	عدد رقم ٦٧٩٢ تاريخ الخميس ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٧
الحلقة الثانية من ندوة مركز عصام فارس عن العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة	الشرق	عدد رقم ١٧٥٦٥ تاريخ الخميس ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٧

الحلقة الثالثة: نحو تعزيز العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة

ندوة العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة حلقة ثالثة في مركز فارس	النهار	عدد رقم ٢٣٢١١ تاريخ الجمعة ١٤ كانون الأوّل ٢٠٠٧
ندوة العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة في مركز فارس	السفير	عدد رقم ١٠٨٧٦ تاريخ الجمعة ١٤ كانون الأوّل ٢٠٠٧
مركز عصام فارس عقد الحلقة الثالثة حول الثوابت والمتغيّرات في العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة	الأنوار	عدد رقم ١٦٦٦٤ تاريخ الجمعة ١٤ كانون الأوّل ٢٠٠٧
سفراء سابقون في واشنطن يقرأون في العلاقات اللبنانيّة - الأميركيّة	المستقبل	عدد رقم ٢٨٢١ تاريخ الجمعة ١٤ كانون الأوّل ٢٠٠٧
علاقة الولايات المتحدة بالشرق الأوسط: "غرفة مرايا" (السفير سيمون كرم)	النهار	عدد رقم ٢٣٢١١ تاريخ الجمعة ١٤ كانون الأوّل ٢٠٠٧
الولايات المتحدة ولبنان: التجربة الرابعة (السفير عبدالله بوحبيب)	النهار	عدد رقم ٢٣٢١٤ تاريخ الإثنين ١٧ كانون الأوّل ٢٠٠٧
الولايات المتحدة ولبنان: ثابتا حماية إسرائيل والنفط ومتغيّر نشر الديمقراطيّة (السفير رياض طبّارة)	النهار	عدد رقم ٢٣٢١٥ تاريخ الثلاثاء ١٨ كانون الأوّل ٢٠٠٧

ينسّق مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، بحكم نوع النشاطات التي ينفذها والأهداف التي يعمل من أجلها، مع "مركز فارس للدراسات الخاصّة ببلدان الحوض الشرقيّ للبحر المتوسّط" في جامعة تافتز الأميركية التي تضمّ "كرسي فارس الأستاذية" بالإضافة إلى ما يُعرَف عالميّاً بـ"سلسلة محاضرات عصام فارس"، التي استضافت محاضرين بارزين أمثال الرؤساء جورج بوش وفاليري جيسكار ديستان ومارغريت ثاتشر وبيل كلينتون. كما ينسّق أيضاً في لبنان مع "معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية" في الجامعة الأميركية في بيروت ومؤسّسة فارس.

ويمكن معرفة المزيد عن هذه المراكز من خلال زيارة المواقع الألكترونية التالية:

Issam Fares Official website
www.issam-fares.org

Issam Fares Center for Eastern Mediterranean Studies
Tufts University
Medford, Ma. USA
http://farescenter.tufts.edu

Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
American University of Beirut
Beirut, Lebanon
http://wwwlb.aub.edu.lb/~webifi/

The Fares Foundation
Jounieh, Lebanon
www.fares.org.lb

Green Wedge
Jounieh, Lebanon
www.green-wedge.com

Issam Fares Center for Lebanon
Sin El Fil, Lebanon
www.if-cl.org



Issam Fares Center for Lebanon

Phone	961-1-490561
	961-3-667663
Fax	961-1-490566
Email	ifcl@if-cl.org
Website	www.if-cl.org

Centre Tayar, Bloc C, 3rd Floor, Sin el Fil, El Metn, Lebanon